

فجوة القياس المحاسبي وأثرها علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات

المحاسبية في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية

د/ علي مجاهد أحمد السيد

أستاذ المحاسبة المساعد

قائم بأعمال رئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

فجوة القياس المحاسبي وأثرها علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في

القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية

د/ علي مجاهد أحمد السيد

أستاذ المحاسبة المساعد

قائم بأعمال رئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على مدى وجود فجوة في القياس المحاسبي (متمثلة في الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات) في ظل نظم القياس المحاسبي الحالية و حجم هذه الفجوة في الأنواع المختلفة من الشركات. كما يهدف البحث الى معرفة أثر هذه الفجوة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومدى اختلاف هذا الأثر باختلاف طبيعة نشاط الشركة أو القطاع الذي تنتمي اليه. و يقدم هذا البحث اطاراً مقترحاً لتضييق فجوة القياس المحاسبي وإختبار جدوى هذا الاطار نظرياً وميدانياً. ويعتمد هذا الاطار على توجه نظم القياس المحاسبي نحو القيمة العادلة والإعتراف برأس المال الفكري في القوائم المالية المنشورة. ولقد قام الباحث بعمل دراسة الميدانية على عينة من الشركات المصرية، وتم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة استقصاء صممت خصيصاً لهذا الغرض، تم توزيع عدد ٥٠٠ استمارة بلغت الردود الصحيحة ٢٨٧ استمارة تم تحليل بياناتها لاختبار الفروض الإحصائية للدراسة، ولقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود فجوة كبيرة في القياس المحاسبي، وأن هذه الفجوة تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، وأن أى محاولة لتضييق هذه الفجوة سوف يحسن من مستوى جودة المعلومات المحاسبية. كما نتاج أسفرت الدراسة أيضاً عن فعالية الاطار المقترح في تضييق فجوة القياس المحاسبي، وعن الجدوى الاقتصادية لتطبيقه في الشركات المصرية على اختلاف أنواعها، وأن المنافع المتوقعة من الإطار المقترح تفوق التكلفة المتوقعة اللازمة لتطبيقه.

١ . مقدمة البحث:

تعتبر المعلومات المنتج النهائي للنظم المحاسبية. فالمحاسب يقوم بإنتاج المعلومات والمراجع يقوم بالتحقق من صحة هذه المعلومات و يعتمدهما. ثم يتم تقديم هذه المعلومات لمن يستخدمها من داخل و من خارج المنظمة. وهؤلاء المستخدمون للمعلومات المحاسبية من الكثرة و التنوع بحيث يمكن أن يقال بأن كل من له صلة أو حتى مجرد معرفة بالمنظمة يندرج تحت طائفة مستخدمي المعلومات المحاسبية. فمن داخل المنظمة تحتاج الادارة بكل مستوياتها المعلومات المحاسبية لصنع و اتخاذ القرارات و من خارج المنظمة

يحتاج المستثمرون الحاليون و المرتقبون و كذا المقرضون و مانحو الائتمان و العملاء و الموردون و النقابات العمالية و الجهات الحكومية الرقابية و الضريبية و غيرهم المعلومات المحاسبية لصنع و اتخاذ قراراتهم. و ما ذلك الا لأن المعلومات المحاسبية تعد على درجة كبيرة من الأهمية. و لهذا فإن هناك جهات عديدة - عالمية و محلية - تعنى بوضع معايير و مبادئ لتنظيم عملية انتاج و توصيل المعلومات المحاسبية ، فضلا عن تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة. و من بين المعايير التي أصدرتها هذه الهيئات، معايير توضح الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. ليس هذا فحسب و إنما تحرص هذه الهيئات على تطوير و تحسين هذه الخصائص و تشجيع البحث في هذا الإتجاه ، إدراكا منها بأهمية بل و خطورة هذه المعلومات على مستوى منظمات الأعمال و على المستوى القومي للدول و ربما على المستوى العالمي.

و على الرغم من أهمية المعلومات المحاسبية و ما تحظى به من اهتمام، إلا أنها ترسم صورة تاريخية للمنظمات تقيس ما اصطلح على تسميته بالقيمة الدفترية. و هذه القيمة الدفترية قد تبتعد كثيرا أو قليلا - بحسب الأحوال - عن القيمة السوقية العادلة لهذه المنظمات. و لقد رصد الفكر المحاسبى هذا الفرق و قدم محاولات لقياسه و أطلق عليه بعض الباحثين مصطلح " فجوة القياس المحاسبى". تلك الفجوة التي أعلنت بعض الدراسات أنها تتسع في بعض الأحيان بشكل كبير يصل الى حد أن القيمة الدفترية لا تتعدى ٢٠% من القيمة السوقية . و من هنا نشأت فكرة ومشكلة هذا البحث.

٢ . مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة فيما يتعلق بالقياس المحاسبى للعمليات والأحداث الاقتصادية والأنشطة المتعلقة بالشركة، و التي تعنى وجود فرق كبير بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها. حيث أشار (April, et. Al., 2005) أن الفجوة بين القيم السوقية والقيم الدفترية تعتبر فجوة قياس Measurement Gap وهي تمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لتلك الشركات، وأن هذه الفجوة تصل إلى ٨٠% فى بعض الشركات، بمعنى أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا تسمح سوي بالاعتراف بنسبة ٢٠% من القيمة السوقية لتلك الشركات، أي أن هذه المبادئ تفشل في الاعتراف بالنسبة الأكبر من قيمة تلك الشركات. وقد قام (الأرضي، ٢٠٠٨، ص ٦٨؛ جازيه، ٢٠١١، ص ١٠٧) بتسمية هذه الفجوة بفجوة المعلومات Information Gap، ويمكن تقسيم هذه الفجوة إلي شقين أساسيين هما: الشق الأول، فجوة مادية (وترجع إلي الفروق بين القيم الدفترية والأسعار السوقية لبنود المركز المالي التي يُجرى تقييمها وفقاً لمحاسبة التكلفة التاريخية)؛ والشق الثاني، فجوة معنوية (وترجع إلي عدم الاعتراف بالأصول المعرفية أو الفكرية وأهمها بالطبع الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والبحوث والتطوير والأصول البشرية و هو ما أُصطلح على تسميته برأس المال الفكرى).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى وجود هذه الفجوة و ما حجم هذه الفجوة إن وجدت؟ ثم هل يؤثر وجود هذه الفجوة علي جودة المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي؟ بمعنى ، هل يؤثر وجود هذه الفجوة علي الخصائص النوعية (الوصفية) للمعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا القياس و المتمثلة في أمكانية المقارنة، والملائمة، والتمثيل الصادق للمعلومات، وإمكانية التحقق؟ و في حال ثبوت وجود تأثير سلبي لهذه الفجوة على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ، كيف يمكن تضيق هذه الفجوة؟.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١- هل توجد فجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركات في ظل نظم القياس المحاسبي الحالية؟
- ٢- هل توجد فروق جوهرية بين الشركات المصرية فيما يتعلق بفجوة القياس تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط هذه الشركات أو القطاع الذي تنتمي اليه؟
- ٣- ما هو أثر فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية؟
- ٤- هل توجد فروق جوهرية بين الشركات المصرية فيما يتعلق بأثر فجوة القياس المحاسبي تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط هذه الشركات أو القطاع الذي تنتمي اليه؟
- ٥- كيف يمكن تضيق هذه الفجوة في القياس المحاسبي في حال ثبت أثرها السلبي على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية؟

٣. هدف البحث

يتمثل هدف البحث في دراسة وتحليل فجوة القياس المحاسبي للتعرف علي مدي وجود وأسباب الفرق بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات، وأثر ذلك علي جودة أوالخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة، و تطوير اطار مقترح لتضيق تلك الفجوة ، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية.

- ١- تأصيل مشكلة فجوة القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي.
- ٢- التعرف علي مدى وجود وحجم فجوة القياس المحاسبي في الشركات المصرية المقيدة في البورصة.
- ٣- دراسة أثر فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات في القوائم المالية المنشورة.
- ٤- اختبار علاقة بعض خصائص الشركات بحجم فجوة القياس المحاسبي و أثرها على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.
- ٥- تطوير واختبار اطار مقترح لتضيق فجوة القياس المحاسبي.

٤. فروض البحث

تتمثل فروض البحث الرئيسية فيما يلي:

١. لا توجد فجوة في القياس المحاسبي للمعلومات والأحداث الاقتصادية تتمثل في وجود فروق جوهرية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية.
٢. لا تؤثر فجوة القياس المحاسبي سلبياً علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
٣. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بحجم فجوة القياس المحاسبي تبعاً لإختلاف طبيعة نشاط الشركات والقطاع الذي تنتمي اليه.
٤. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية تبعاً لإختلاف طبيعة نشاط هذه الشركات و القطاع الذي تنتمي اليه.
٥. لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبي عن طريق التوجه نحو استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي والاعتراف برأس المال الفكري في القوائم المالية المنشورة.

٥. منهج البحث

يعتمد البحث علي المنهج الاستنباطي التحليلي لدراسة وتحليل محددات فجوة القياس المحاسبي والتعرف علي أسبابها في الفكر المحاسبي وأثارها علي جودة وخصائص المعلومات المحاسبية المنشورة ، وذلك بهدف تطوير بعض الفروض الإحصائية المتعلقة بفجوة القياس وأثارها علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة. كما يعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي في تجميع البيانات اللازمة لاختبار تلك الفروض الإحصائية من خلال دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية. ولقد إعتد الباحث علي جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من القوائم المالية المنشورة علي موقع البورصة المصرية فيما يتعلق بالقيمة الدفترية والقيمة السوقية لشركات عينة الدراسة. كما تم تصميم قائمة استقصاء لتجميع آراء المستجوبين فيما يتعلق بأثر فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المالية المنشورة و كذا مقترحات تضيق هذه الفجوة.

٦. أهمية البحث

تتمثل الأهمية العلمية والعملية للبحث فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

١. يتناول البحث أحد المشاكل الهامة في الفكر المحاسبي والمتعلقة بفجوة القياس والتي ينتج عنها اختلافات كبيرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لهذه الشركات.
٢. يتناول البحث الجدل العلمي المتعلق بأسباب فجوة القياس المحاسبي.
٣. يتناول البحث أثر فجوة القياس علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وأثر ذلك علي جودة القرارات التي يتم اتخاذها بناء علي تلك المعلومات.
٤. يعرض البحث اطارا مقترحا لتضييق فجوة القياس المحاسبي.

ثانياً: الأهمية العملية

يقدم دراسة ميدانية علي عينة من الشركات المصرية لاختبار مدي وجود فجوة القياس المحاسبي في القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات، وأثر ذلك علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال بيانات فعلية واستقصائية من المتوقع أن يسفر عن بعض الفوائد العملية التي تعود على الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية. كما يختبر البحث ميدانيا اطارا مقترحا لتضييق فجوة القياس المحاسبي.

٧. تنظيم البحث

يعرض القسم الثامن من هذا البحث الدراسات السابقة التي تدل على وجود فجوة في القياس المحاسبي الحالي، ثم يتناول الباحث في القسم التاسع أثر فجوة القياس المحاسبي على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية و يقدم الباحث في القسم العاشر اطاراً مقترحاً لتضييق فجوة القياس المحاسبي، و يتناول القسم الحادي عشر و الأخير الدراسة الميدانية، و يعرض القسم الثاني عشر - و الأخير - لخلاصة وتوصيات البحث.

٨. الدراسات السابقة: دلائل وجود فجوة القياس المحاسبي

سوف يقوم الباحث بإستعراض بعض الدراسات التي تناولت فجوة القياس المحاسبي حيث مفهومها وحجمها والأسباب المحتملة لها وأثر هذه الفجوة علي جودة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية.

(١) دراسة (Chen et al,2005)

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي العلاقة بين رأس المال الفكري والقيمة السوقية للمنشآت والأداء المالي، وذلك بالإعتماد علي عينة تتمثل في ٤٢٥٤ شركة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية اليابانية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن:

- يوجد تأثير إيجابي لرأس المال الفكري للشركات علي القيمة السوقية والأداء المالي لهذه الشركات، الأمر الذي يشير إلي الأداء المالي المستقبلي لهذه الشركات.
- بلغت نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لهذه الشركات ١,٩٦ ، الأمر الذي يشير إلي أن ٥٠% تقريباً من القيمة السوقية لا يتم التعبير عنها بالقوائم المالية لهذه الشركات.

(٢) دراسة Omura,(2005)

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي مدي ملاءمة القيم الدفترية المفصح عنها سنوياً للتنبؤ بالقيم السوقية، وذلك بالإعتماد علي عينة تشمل خمس شركات يابانية (وهي : Toyota , Fuji Photo Film , Sony, Itochu, and Sumitomo Trust & Banking) للفترة من ١٩٥٠-٢٠٠٤ (٥٤ سنة). وذلك عن طريق بناء مجموعة من النماذج، وذلك بهدف توفير وصف إحصائي دقيق للعلاقات الأساسية بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية. وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن:

- القيمة الدفترية لصافي الأصول تعتبر ملائمة للتنبؤ بالقيمة السوقية للشركات الخمس التي تم فحصها، وخصوصاً في الأجل الطويل، الأمر الذي يعكس جودة الإفصاح للقوائم المالية للشركات محل الدراسة.
- بلغ الإنحراف المعياري للقيمة السوقية لشركات Toyota, Sony and Itochu ضعف الإنحراف المعياري للقيمة الدفترية لهذه الشركات، بينما بلغ الإنحراف المعياري للقيمة السوقية لشركة Fuji Photo Film ١,٥ مرة الإنحراف المعياري للقيمة الدفترية لهذه الشركة، أما الإنحراف المعياري للقيمة السوقية لشركة Sumitomo Trust & Banking فبلغ ٣ أضعاف الإنحراف المعياري للقيمة الدفترية لهذه الشركة. وبالمثل، فإن القيم الدفترية لصافي أصول شركات Toyota, Sony and Itochu بلغت نصف القيم السوقية لها، بينما بلغت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Fuji Photo Film ٦٤% تقريباً من قيمتها السوقية، أما القيمة الدفترية لصافي أصول شركة Sumitomo Trust & Banking فبلغت ٤٠% تقريباً من قيمتها السوقية.

(٣) دراسة (يمن، ٢٠٠٧)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنشأة، وذلك لترشيد القرارات من قبل الأطراف ذو العلاقة وذلك من خلال تطوير فعالية وكفاءة القوائم المالية من خلال زيادة المحتوى المعلوماتي لها من خلال إدراج رأس المال الفكري والإفصاح عنه، و تقييم أساليب قياس رأس المال الفكري وإختيار الأنسب للمجتمع المصري عن الفترة من عام 2002 الى عام 2004 . وتمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم مواكبة القوائم المالية التقليدية للتطور الإقتصادي الحالى والتحول من الإقتصاد الخدمى إلى الإقتصاد المعرفى. وقد توصلت هذه الدراسة إلى :

- وجود علاقة طردية بين مكونات رأس المال الفكري وبين صافى الأرباح ونسبة العائد على الاصول وقيمة المبيعات وأن الإفصاح عن رأس مال العلاقات يؤثر على اتخاذ القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين
- وقد أثبتت الدراسة أن هناك قصور فى المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التقليدية وأنها لم تعد كافية لإتخاذ القرارات الإستثمارية وأن هناك ضرورة للإفصاح عن رأس المال الفكري .
- وأثبتت الدراسة أيضاً أنه ينبغي الافصاح عن رأس المال الفكري بكل مكوناته وليس مكون واحد فقط حيث أن رأس المال الفكري منظومة متكاملة يكمل بعضها البعض .

(٤) دراسة Cheng et al,(2008)

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي العلاقة بين مسببات القيمة للشركات ورأس المال الفكري. وللقيام بهذه الدراسة تم إختيار عينة تتضمن ٥٦ شركة من شركات الرعاية الصحية المدرجة بمؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ (S&P 500) خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤. وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن:

- يعتبر رأس مال الإبتكار؛ ورأس مال العملاء؛ ورأس المال البشري عوامل مسببة إيجابية لقيمة الشركة، وهذه العوامل غير ملموسة ولا تظهر حالياً بالقوائم المالية لهذه الشركات.
- بلغ متوسط القيمة الدفترية للشركات محل الدراسة ١٢,٣٣٢ مليار دولار، بينما بلغ متوسط القيمة السوقية لها ٢٤,٦٢٣ مليار دولار، الأمر الذي يعني وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية والقيم السوقية لهذه الشركات، وأن القيم السوقية تبلغ تقريباً ضعف القيم الدفترية لهذه الشركات.

(٥) دراسة Abuzayed et al,(2009)

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي مدى ملاءمة الأرباح في التعبير عن كفاءة البنوك، وذلك في ضوء الفجوة بين القيم السوقية والقيم الدفترية للبنوك الأردنية. حيث إعتمدت هذه الدراسة علي عينة مكونة من ١٥ بنك من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية Amman Stock Exchange (ASE) لفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٤. ومن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- توجد فجوة كبيرة بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية للسهم خلال فترة الدراسة. حيث بلغ متوسط القيمة السوقية للسهم ١٠,٣٩٥ ديناراً أردنياً، بينما بلغ متوسط القيمة الدفترية للسهم ٢,٣٦٥ ديناراً أردنياً. الأمر الذي يعني أن القيمة السوقية تبلغ تقريباً ٤,٤ ضعف القيمة الدفترية.
- تشير الفجوة الكبيرة بين القيم السوقية والقيم الدفترية للبنوك إلي أن نماذج التقييم المحاسبية التقليدية للبنوك يجب تضمينها متغيرات أخرى أكثر ملاءمة، والتي قد تساعد بشكل أفضل علي تضيق هذه الفجوة، وتوفير تفسيرات أفضل للقيمة السوقية لهذه البنوك.

(٦) دراسة (زغلول، ٢٠١٠)

استهدفت هذه الدراسة بناء نموذج قياس رباعي المسارات من خلال تكامل الأصول الفكرية ومقياس الأداء المتوازن، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي لتنظيم الأعمال بعد دمج الأصول الفكرية مع الأصول المادية في منظومة القياس. ومن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- تزايد الأهمية النسبية للأصول الفكرية مقارنة بالأصول المادية المنظورة، ولا سيما في الاقتصاديات القائمة علي أساس المعرفة والتكنولوجيا، حيث كانت نسبة القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية لصافي أصول الشركة محل التطبيق ١: ٦,٥ ، الأمر الذي يؤكد أن الأصول الفكرية وما يقابلها من حقوق الملكية الفكرية تعد أحد المجالات الأساسية لنجاح تنظيمات الأعمال ولدعم قدرتها التنافسية في القرن الحادي والعشرين.

(٧) دراسة (Sofian et al, 2011)

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي العلاقة بين التحفظ المحاسبي المرتبط بعدم الإعراف برأس المال الفكري وعدم ملاءمة معلومات التقارير المالية المتمثلة في عدم ملاءمة الأرباح. ومن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- إن عدم الإعراف برأس المال الفكري بالتقارير المالية يؤدي إلي خفض ملاءمة الأرباح، وخصوصاً في ظل الإقتصاديات المعتمدة علي الاستخدام الكثيف للمعرفة. وأن تطبيق المبادئ المحاسبية

المقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية يقود إلي خفض ملاءمة الأرباح نتيجة التحفظ المحاسبي المرتبط بعدم الإقرار برأس المال الفكري بالتقارير المالية.

- إقترحت هذه الدراسة نموذج لتقييم أثر التحفظ المحاسبي المرتبط بعدم الإقرار برأس المال الفكري علي ملاءمة الأرباح، ويعتمد هذا النموذج علي نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية، حيث إتضح من الدراسات السابقة وجود فجوة كبيرة بين القيم السوقية والقيم الدفترية للشركات، وتزيد هذه الفجوة في ظل التوجه نحو إقتصاد المعرفة، حيث توصلت بعض الدراسات أن القيم السوقية تعادل ٦ أضعاف القيم الدفترية، وفي دراسات أخرى بلغت ٢,٥٢ مرة، وفي دراسات أخرى بلغت ٤,٥ مرة. وبالتالي، فإن نتائج هذه الدراسات تبين الفجوة الجوهرية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات، وأن هذه الفجوة سببها عدم الإقرار برأس المال الفكري بالتقارير المالية.

(٨) دراسة (الطرايرة وآخرون، ٢٠١٥)

استهدفت هذه الدراسة تحديد مدي إمكانية الإعتماد علي القيمة الدفترية للسهم في تحديد القيمة العادلة للسهم غير المتداول في السوق المالي، وذلك لأسهم الشركات المساهمة العامة لقطاعات البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية في الأردن، من خلال تتبع مدي تقليص الفجوة بين القيمة الدفترية والعادلة للسهم للفترة من ٢٠٠١-٢٠١١. وقد توصلت هذه الدراسة إلي:

- عدم إقتراب القيمة الدفترية من القيمة السوقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق عمان المالي عبر الزمن للفترة محل الدراسة، بل وظهور زيادة في هذه الفجوة خلال تلك الفترة.
- إن الزيادة في هذه الفجوة عبر الزمن يعود إلي الزيادة في القيمة السوقية بشكل كبير لمعظم الشركات محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤، بينما حدث تراجع مادي في الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم كل من البنوك وشركات التأمين خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١١. في حين لم يتحقق هذا التقلص في الفجوة بالنسبة للشركات الصناعية خلال نفس الفترة.

(٩) دراسة (Kimouche and Rouabhi, 2016)

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي مدي ملاءمة البنود غير الملموسة المعترف بها في القوائم المالية، وما إذا كانت هذه البنود تؤثر علي ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية. وقد إعتمدت هذه الدراسة علي عينة من الشركات المدرجة في فرنسا خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٣. وقد توصلت هذه الدراسة إلي:

- تشير العديد من الدراسات إلي أن الإرتباط بين القيم السوقية والقيم المحاسبية يضعف بمرور الوقت، وأن المعلومات المحاسبية تفقد ملاءمتها بمرور الوقت. وهذا يشير إلي وجود فجوة كبيرة بين القيم السوقية والقيم الدفترية لحقوق الملكية.

- لا تسمح المعايير المحاسبية بالإعتراف أو بقياس جزء كبير من الأصول غير الملموسة بالتقارير المالية. وكننتيجة لذلك، فإن المعلومات المحاسبية تكون موثوقة ولكنها غير ملائمة للوصول لقيمة المنشأة، وذلك لوجود فجوة كبيرة بين القيم السوقية والقيم الدفترية لهذه المنشآت.
- أن الفجوة بين القيم السوقية والقيم الدفترية للشركات الفرنسية ترجع إلي إختلاف العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المرتبطة بتقييم الشركات، مثل الأصول والأحداث التي لا يتم الإعتراف بها في القوائم المالية - إما لأنها لا تستوفي شروط ومعايير الإعتراف أو لأنها لا يمكن قياسها بدرجة موثوق فيها - ومعظمها عناصر غير ملموسة (مثل: المعرفة، المعلومات، التكنولوجيا، الابتكار، البحوث، الكفاءات، المزايا التنافسية والعلاقات ... الخ) وهذه هي العوامل الرئيسية التي قد تعمل علي توسيع أو تضيق هذه الفجوة.

(١٠) دراسة (طلخان، ٢٠١٧)

- استهدفت هذه الدراسة التعرف علي أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً لمعايير التقرير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة ، وقد إعتمدت هذه الدراسة علي عينة ٤٨ شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٤ . وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن:
- خاصية الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركة هي إحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية المبنية على السوق ، فكلما إرتبطت المعلومات المحاسبية بالمقاييس السوقية للشركة كلما دل ذلك على جودة هذه المعلومات وقيامها بالدور التقييمي بشكل ملائم .
- تباين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس القيمة السوقية للشركات قد يرجع إلى التعقيد المتزايد لتلك المعايير نتيجة التحول لنموذج القيمة العادلة والتعارض بين إرشادات المنظمين والتشريعات، مما أدى إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير ، فضلاً عن متطلبات وتعقيدات القياس والافصاح، والتي يصعب الالتزام بها في ظل غياب معلومات سوقية موثوق فيها وكذلك التقديرات غير الموثوق فيها للقيمة العادلة وغير القابلة للتحقق، هذا فضلاً عن التكاليف الإضافية مقابل خدمات مثمى ومقيمي الأصول.
- يوجد تأثير جوهري لحجم الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه على ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة ، بعد تبنى معايير التقرير المالي الدولية .

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد توصلت العديد من الدراسات سواء علي المستوى الدولي أو المستوى المحلي إلي وجود فروق جوهرية بين القيمة الدفترية المفصح عنها بالتقارير المالية للمنشآت وقيمتها السوقية، ومن أهم الدلائل التي تشير إلي وجود هذه الفجوة ما يلي:

- أثبتت الدراسات أن القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية تمثل ما يقرب من ٢٠% - ٢٩% بالنسبة للقيمة السوقية لأسهم المنشآت التي خضعت لهذه الدراسات، حيث تم قياس القوة التفسيرية باستخدام معامل التحديد الإحصائي (R^2) كمقياس لقوة العلاقة بين القيمة الدفترية للمنشأة وقيمتها السوقية (أبو الخير، ٢٠٠٦، ص ٣ ؛ Lev,1989,pp.153-192 ;Bernard,1995,pp.733-747).
- بلغت القيمة السوقية لشركة Nokia الفنلندية ١٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، بينما كانت قيمتها الدفترية ٥,٧ مليار دولار، أي أن هناك حوالي ١٨٤,٣ مليار دولار من قيمة الشركة غير ظاهرة بقائمة المركز المالي لها، مما يعني أن هذه القيمة تمثل قيمة ممتلكات الشركة المعنوية (Sveiby,2001,p.1).
- وجود استثمارات مخفاه لا تظهر بقوائم المركز المالي للشركات وهي الاستثمارات في العناصر المعنوية Intangibles . ومن الأمثلة علي ذلك، بلغت نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لشركة General Motors في مايو ١٩٩٧ نسبة ١,٦ : ١ ، وفي نفس الشهر بلغت النسبة الخاصة بشركة Microsoft ١٣,٤ : ١ ، وكذلك زادت القيمة السوقية لشركة Glaxo Wellcome عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٤٠ مليار دولار منها ١ مليار دولار بنود ملموسة و ١٠ مليار دولار شهرة والباقي أصول معنوية (Zambon, 2002,p.16).
- بلغت نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لـ ٥٠٠ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٧٧ إلي ٢٠٠١ ما يقرب من ٥ : ١ ، مما يعني أن القيم المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية تمثل ٢٠% فقط من القيم السوقية لتلك الشركات، وأن ٨٠% من القيمة السوقية لتلك الشركات لا يتم التقرير عنها بالتقارير المالية السنوية المفصح عنها من قبل هذه الشركات (Chen et al,2005,p.159).
- وجود فرق كبير بين القيمة الدفترية (التقييم المحاسبي) والقيمة السوقية للشركات، فمثلاً النسبة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات المسجلة بمؤشر ستاندرد آند بورز Standard & Poor's بلغت ٦,٢٥ : ١ . كما أن تقارير شركة مايكروسوفت عملاق الحاسبات تؤكد أن القيمة السوقية لها تزيد ٣٠ مرة عن القيمة الدفترية المسجلة بالميزانية، وكذلك القيمة الدفترية للأصول المسجلة بشركة Wall Mart لتجارة التجزئة تمثل ١٣% من القيمة الحقيقية لأصولها (الأرضي، ٢٠٠٨، ص ٦٨).

- توجد فجوة كبيرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنشآت العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال دراسة بيانات ٥٠٠ شركة خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥، حيث وصلت هذه الفجوة في عام ٢٠١٥ إلى ما يعادل ٨٤%، أي أن القيمة المفصح عنها بالقوائم المالية لتلك المنشآت تمثل ١٦% فقط من قيمة هذه المنشآت (Ocean Tomo,2015).
 - توجد فروق جوهرية بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لعينة من الشركات النشطة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية لعام ٢٠١٤، وتتراوح هذه الفجوة لمدى من ١ إلى ١٢ مرة، أي أن القيمة السوقية لتلك الشركات قد تصل إلى ١٢ ضعف القيمة الدفترية المفصح عنها بالقوائم المالية لتلك الشركات (سلطان، ٢٠١٦).
- بعد العرض السابق يتضح أن هناك فجوة كبيرة في القياس المحاسبي دلت عليها الدراسات المحلية و العالمية. و في المبحث التالي يتم عرض أثر هذه الفجوة على الخصائص الوصفية لجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

٩. أثر فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية:

يري (SEC,2006,pp.1-10) أن التعقيد الحالي بالتقارير المالية راجع إلي الممارسات المعقدة ببيئة الأعمال أكثر من أي وقتٍ مضى، فالיום قيمة رأس المال البشري والملكية الفكرية وبراءات الاختراع لا تقل بل تزيد عن قيمة رأس المال المادي، ولكن الاستجابة المحاسبية لهذه التغيرات تعتبر ضئيلة، علي الرغم من أن الاستجابة المحاسبية المناسبة لهذه التغيرات سوف تساعد علي التحول من الفوضى إلي الوضوح والشفافية بأسواق المال.

كما أكد Robert H. Herz رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية FASB خلال مؤتمر نظمه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إلي أن القصور الحالي بالتقارير المالية ارتبط ظهوره والتركيز عليه مع الانهيارات المالية الأخيرة في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، وإن كان البعض يظن أن نظام التقارير المالية الحالي جيد، فإن هذا الأمر غير صحيح لأن نظام التقارير المالية الحالي يرسم صورة غير حقيقية عن المراكز الحقيقية للمنشآت، وبالتالي لا يعكس نظام التقارير المالية الحالي واقع الأعمال الفعلي لمنشآت الأعمال (الأرضي، ٢٠٠٨، ص ٦٩). الأمر الذي يدعو الباحث للقول بأن نظام التقارير المالية الحالي لا يلبي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كما يظهر في العرض التالي.

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يتمثل الهدف النهائي للمحاسبة في توفير معلومات ملائمة لمساعدة متخذي القرارات في إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة، وتعتمد جودة القرارات علي جودة المعلومات التي تبني عليها هذه القرارات. الأمر الذي

يمثل دافعاً للباحث لمحاولة التعرف علي أثر فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية التي تبني عليها الكثير من هذه القرارات.

ويعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون علي تعريف موحد لها علي الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بها، وذلك نظراً لإختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضاً نظراً لتعدد مقاييس الجودة، وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها. وعلي الرغم من إختلاف الدراسات السابقة في تحديد مصطلح موحد لجودة المعلومات المحاسبية، إلا أنها أجمعت علي أن جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية. وفي سبيل تحديد هذه الخصائص ظهرت محاولات كثيرة منها الإطار الفكري المشترك الصادر عن كلٍ من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في مايو ٢٠٠٨ خصائص جودة المعلومات المحاسبية علي النحو التالي (FASB,2008)

(أ) الخصائص الأساسية Fundamental Qualitative Characteristics :

وقد وردت بالفقرات من QC2 إلى QC11 وتم تحديدها بخاصيتين فقط ، وهما:

- الملاءمة Relevance .
- التعبير الصادق Faithful Representation .

(ب) تعزيز الخصائص الأساسية Enhancing Qualitative Characteristics :

وقد وردت بالفقرات من QC12 إلى QC26 وقد تضمنت الخصائص التالية:

- القابلية للمقارنة Comparability .
- القابلية للتحقق Verifiability .
- التوقيت المناسب Timeliness .
- القابلية للفهم Understandability .

وحددت القيود علي جودة المعلومات بالفقرات من QC27 إلى QC33 وتتمثل في:

- الأهمية النسبية Materiality .
- التكلفة Cost .

وسوف يقوم الباحث بتقييم أثر فجوة القياس المحاسبي على هذه الخصائص علي النحو التالي:

(١) الملاءمة Relevance :

المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تكون قادرة علي إحداث فرق في القرار من خلال مساعدة المستخدمين علي القيام بالنتبؤات حول نتائج الماضي، الحاضر، الأحداث المستقبلية، أو التأكيد علي صحة التوقعات السابقة (Grayson,2008,p.7).

ويتحقق ذلك من خلال أن تكون لهذه المعلومات قيمة تنبؤية وتغذية عكسية (FASB,2008,QC3) . ويقصد بالقيمة التنبؤية Predictive Value أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة علي الاستفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالنتبؤات المستقبلية، أما القيمة الرقابية أو التغذية العكسية Feedback Value بمعني إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج من سوء الاستخدام (فريد، ٢٠١٣، ص ٣١٣).

والسؤال الآن هو: هل يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية في ظل وجود فجوة القياس بين قيمة المنشأة الدفترية المفصح عنها بالتقارير المالية والقيمة السوقية لها تعتبر معلومات ملائمة؟ يري الباحث أن الإجابة علي هذا التساؤل تكون بالنفي، حيث أن غياب نسبة كبيرة من المعلومات تصل في بعض الأحيان إلى ٨٠% كما أوضحت بعض الدراسات السابقة يجعل تلك المعلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات، وهو ما قد يؤثر بالسلب علي قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولا شك أن تقليل هذه الفجوة سوف يسهم بشكل كبير في زيادة درجة ملائمة هذه المعلومات.

كما يري الباحث أن اللجوء المتزايد للمحللين الماليين ربما يمثل دليل آخر علي افتقار المعلومات الواردة بالتقارير المالية لخاصية الملائمة، وإلا فإذا كانت هذه المعلومات ملائمة بحق، فلماذا يلجأ مستخدمي التقارير المالية للمحللين الماليين من أجل الحصول علي معلومات أخرى إضافية؟

(٢) التعبير الصادق Faithful Representation:

التعبير الصادق ويعني التطابق أو التوافق أو التناسق بين المقياس أو الوصف والظاهرة التي يدعي التعبير عنها، ويسمي أحياناً بالصحة أو الصدق Validity (Grayson,2008,p.7). بمعني أن المعلومات المعروضة يجب أن تمثل العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها تعبيراً صادقاً. ولكي تكون المعلومات معبرة بصدق عن هذه العمليات والأحداث يجب أن تكون هذه المعلومات خالية من التحيز بنوعية التاليين (حسن، ٢٠١٠، ص ٥٦):

- تحيز في عملية القياس، بمعني وجود تحيز في عملية القياس سواء تم التوصل لنتائج موضوعية أم لا.
- تحيز القائم بعملية القياس، وقد يكون هذا التحيز مقصود أو غير مقصود.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مؤخراً في سبتمبر ٢٠١٠ بالتخلي عن التحفظ في الإطار المفاهيمي للمحاسبة من خلال إصدار البيان المفاهيمي رقم ٨ SFAC NO.8 بعنوان "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية Conceptual Framework for Financial Reporting". حيث قدم المجلس أساس منطقي للتخلي عن التحفظ باعتباره ينطوي علي قدر كبير من التحيز بشكل يمنع الأرقام

المحاسبية من التعبير الصادق عن الحقائق الاقتصادية (Badia et al,2015,pp.6-7). حيث أصبحت خاصية التعبير الصادق من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية، وحلت محل خاصية الموثوقية Reliability التي لازمت المعلومات المالية لفترات طويلة.

ويري الباحث أن معلومات التقارير المالية الحالية تقتصر إلى توافر خاصية التعبير الصادق، وليس أدل علي ذلك من وجود فجوة كبيرة جداً بين القيم الدفترية للمنشآت وقيمتها السوقية، الأمر الذي يجعل المعلومات المالية غير معبرة بصدق عن الأحداث والمعاملات التي من المفترض أن تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها تعبيراً صادقاً.

(٣) القابلية للمقارنة Comparability

تؤدي القابلية للمقارنة إلى التعرف علي الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وهي تعني الثبات في استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة للتغيير، فيجب التنويه عن ذلك، لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل مستخدمي التقارير المالية (حسن، ٢٠١٠، ص ٥٧). ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغيير في هذه السياسات وأثار هذا التغيير، بحيث تمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة (صالح، ٢٠٠٩، ص ٣١).

ويري (الأرضي، ٢٠٠٨، ص ١١٦) أن هذه الخاصية ما هي إلا خاصية وهمية، حيث يختلف التقرير المالي للعملية الواحدة من شركة لأخرى بسبب وجود استثناءات أو بدائل للمعايير المحاسبية تتيح الخروج عن الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويري الباحث أن معلومات التقارير المالية الحالية تقتصر إلى خاصية القابلية للمقارنة وذلك لسببين هما: وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية للمنشآت وقيمتها السوقية؛ و عجز المحاسبين عن الاعتراف بجزء كبير من الأصول المولدة للقيمة وهي الأصول المعرفية أو ما يطلق عليه رأس المال الفكري..

(٤) القابلية للتحقق Verifiability:

تعني القابلية للتحقق في المفهوم المحاسبي توافر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب (حسن، ٢٠١٠، ص ٥٦؛ صالح، ٢٠١٦). ولا

شك أن عدم وجود إجراءات واضحة لقياس القيمة السوقية للمنشأة وإغفالها والاكتفاء بعرض القيمة الدفترية للمنشأة يؤثر سلباً على خاصية القابلية للتحقق، وبالتالي يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن الجزء الأكبر من قيمة المنظمة غير مفصح عنه وهو الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية. ويرى الباحث أن معلومات التقارير المالية الحالية تفنقر إلي خاصية القابلية للتحقق وذلك بسبب عجز المحاسبين في الاعتراف بجزء كبير من الأصول المولدة للقيمة، وهذا الجزء هو الأصول المعرفية أو رأس المال الفكري، فإذا كان المحاسبين أنفسهم قد عجزوا عن الاعتراف بهذا الجزء الجوهرية، فكيف لمستخدمي التقارير المالية أن يتحققوا من قيمة هذا الجزء؟

(٥) التوقيت المناسب **Timeliness**:

يقصد بالتوقيت والحداثة أن تكون المعلومات حديثة ومتاحة لمتخذي القرار في وقت مناسب وذلك قبل أن تفقد قدرتها علي التأثير في القرار، إلا أن بعض المعلومات التاريخية تظل لها أهمية بعد فترة طويلة من الزمن وذلك لاستخدامها في عمليات التقييم وتحديد الاتجاهات (إبراهيم، ٢٠١٠).

ويرى الباحث أن خاصية التوقيت المناسب ما هي إلا خاصية نسبية، فما هو مناسب بالنسبة لمستخدم معين قد لا يكون مناسب بالنسبة لمستخدم آخر. فهذه الخاصية ترتبط باحتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، وتختلف من مستخدم لآخر. كما يرى الباحث بأنه حتى وإن وصلت معلومات التقارير المالية في التوقيت المناسب لمتخذ القرار، فإن المعلومة نفسها ستظل غير مناسبة لاتخاذ القرار، لأن هذه المعلومة تمثل جزء ضئيل جداً من القيمة الواجب الإفصاح عنها بسبب وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية للمنشآت وقيمتها السوقية.

(٦) القابلية للفهم **Understandability**:

وتقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر لدي مستخدمي المعلومات المالية درجة من المعرفة والوعي بحيث تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوي منفعتها، كما يجب علي معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وفي الأخير يجب التنويه علي أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة (Christensen et al, 2012).

كما يقصد بها تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز لجعلها مفهومة، غير أن هذه الخاصية تواجه بعض المشكلات منها أن بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ولا يمكن جعلها سهلة الفهم، كما أن استبعاد معلومات تلك الظواهر يجعل التقارير المالية أسهل في الفهم في حين أنه من المحتمل أن يؤدي هذا الاستبعاد إلى جعل التقارير المالية مضللة، وبالتالي لابد من الأخذ في الاعتبار التوازن بين القابلية للفهم وصدق التقارير المالية. ويرى الباحث أن وجود هذه الفجوة الكبيرة بين القيم الدفترية للمنشآت وقيمتها السوقية لدليل واضح علي افتقار معلومات التقارير المالية لخاصية القابلية للفهم، وذلك لأن هذه الفجوة

الكبيرة تجعل معلومات التقارير المالية مضللة لمستخدميها، فكيف يمكن للمستخدمين فهم معلومات تمثل حوالي ٢٠% فقط من المعلومات المفترض الإفصاح عنها؟ وبالتالي فإن عجز المحاسبين في الاعتراف بهذا الجزء الكبير من قيمة المنشأة يعني أن معلومات التقارير المالية سوف تكون غير مفهومة لمستخدميها.

(٧) الأهمية النسبية Materiality:

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي لهذا الحذف أو التحريف (جازيه، ٢٠١١، ص ١٦٥). وتتطلب الأهمية النسبية ضرورة الكشف عن كافة المعلومات التي تجعل التقارير المالية غير مضللة، وبالتالي فإن الاكتفاء بالإفصاح عن القيمة الدفترية وتجاهل القيمة السوقية للمنشأة يؤثر سلباً على الأهمية النسبية وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية (حمد، ٢٠١٥).

وبالتالي يرى الباحث أن الجزء غير المفصح عنه من قيمة المنشأة هو جزء كبير جداً بالمقارنة بالجزء المفصح عنه. وبالتالي فإن قيد الأهمية النسبية للبند الواردة بالتقارير المالية يتم انتهاكه في ظل بيئة التقارير المالية الحالية. الأمر الذي يفرض على المحاسبين ضرورة البحث عن طرق جديدة للإفصاح تتماشى مع نتائج البحث السابقة، بحيث تعمل هذه الطرق على الاعتراف بالجزء غير المفصح عنه بالتقارير المالية الحالية، الأمر الذي سيساعد على سد الفجوة بين القيم الدفترية للمنشآت وقيمتها السوقية.

(٨) التكلفة Cost:

يرى الباحث أن التحول من قيد التكلفة والعائد إلى قيد التكلفة بالتعديل الوارد بالإطار الفكري المشترك الصادر في مايو ٢٠٠٨، يعني ضمناً الإفصاح عن أي معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية حتى لو زادت تكاليف الحصول على هذه المعلومات عن العائد من وراء استخدامها. ويعتبر هذا تحول كبير في وجهه النظر الخاصة بالإفصاح عن المعلومات، فالمفاضلة بين التكلفة والعائد لم يعد قيماً على عملية إعداد التقارير المالية، ولكن القيد الحقيقي هو أن تصبح التكلفة مناسبة للمعلومات المفصح عنها، الأمر الذي سيختلف وفقاً لرؤى معدي التقارير المالية، فما يراه أحد المعدين تكلفة مناسبة قد يراه آخر تكلفة غير مناسبة، الأمر الذي سيزيد من الغموض المتعلق بهذا القيد.

من العرض السابق يتضح أن هناك فجوة كبيرة في القياس المحاسبي و أن لهذه الفجوة أثر سلبي على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. و في القسم التالي سيتم عرض اطار مقترح لتضييق فجوة القياس المحاسبي للتخفيف من الآثار السلبية لها على جودة المعلومات المحاسبية.

١٠. الإطار المقترح لتضييق فجوة القياس المحاسبي

قدمت الأجزاء السابقة من هذا البحث أدلة على وجود فجوة كبيرة في القياس المحاسبي و أن لهذه الفجوة آثاراً سلبية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية . و في هذا الجزء من البحث سوف يقدم الباحث اطاراً مقترحاً لتضييق فجوة القياس المحاسبي . تتركز عناصر الاطار المقترح في عرض الأسباب المحتملة لهذه الفجوة و اقتراح سبل التخفيف من آثارها.

١/١٠ الأسباب المحتملة لفجوة القياس المحاسبي

يرى الباحث أن وجود فرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية لمنظمات الأعمال يمكن أن يرجع لأسباب كثيرة مثل التضخم و تأثير قوى العرض و الطلب و تأثير السياسات و القرارات الاقتصادية و السياسية و غيرها . الا أن الاهتمام هنا ينصب على أسباب الفجوة التي ترجع الى النظم المحاسبية دون سواها. و يجدر الاشارة هنا أن الباحث سوف يستجلى هذه الأسباب بشكل أساسى من خلال استقراء الدراسات السابقة . حيث يرى (Chen et al, 2005) أن السبب الرئيسي للفجوة بين القيمة السوقية للمنشآت وقيمتها الدفترية يرجع إلي وجود شيء غير ظاهر بقائمة المركز المالي وهذا الشيء هو ممتلكات الشركة غير الملموسة، والتي لم تدرج بتلك القائمة.

كما يري (زغلول، ٢٠١٠، ص٩) أن الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد أدى إلي خلق فجوة في القياس بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لتنظيمات الأعمال، حيث أن القيمة الدفترية للأصول تعكس فقط ما بين ١٠%، ١٥% من القيمة السوقية لتنظيمات الأعمال، وأن ما يقرب من ٨٠% من القيمة السوقية لهذه التنظيمات لم يتم تفسيرها من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن ما يزيد عن ٤٠% من القيمة السوقية لتنظيمات الأعمال متوسطة الحجم لا يمكن الاستدلال عليها من قوائم المركز المالي لتلك التنظيمات، وأن هذه النسبة ترتفع إلي أكثر من ٥٠% بالنسبة لتنظيمات الأعمال عالية التقنية، الأمر الذي يشير وبوضوح إلي وجود حقائق غير منظورة Hidden Truths تحتاج إلي تفسير وقياس وتقرير، هذه الحقائق غير المنظورة تم تفسيرها في الفكر المحاسبي التقليدي من خلال مفهوم شهرة المحل كأحد الأصول غير الملموسة، غير أن مفهوم شهرة المحل لم يعد كافياً لتفسير فجوة القياس بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، ولا سيما في ظل سيادة بيئة الاقتصاد القائم علي المعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلي ظهور مفهوم أوسع وأشمل يعد إمتداداً للأصول غير الملموسة، هذا المفهوم بجانبه المدين هو الأصول الفكرية Intellectual Assets أو الأصول المعرفية، وبجانبه الدائن هو رأس المال الفكري أو حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights.

كما يري (ICAEW,2004,pp.1-57) أن نظام التقارير المالية بوضعه الحالي قد فشل في التعامل مع محركات القيمة في بيئة الأعمال الحالية، وهذه المحركات علي سبيل المثال هي الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والبحوث والتطوير والمخاطر، وترتب علي ذلك أن حوالي ١٦% فقط من محركات القيمة

تظهر بالميزانية وباقي المحركات لا تظهر بالميزانية، ويرجع ذلك إلي قصور في أسس الاعتراف المحاسبي، حيث لا يعترف برأس المال الفكري بالتقارير المالية علي الرغم من أنه يمثل حوالي ٨١% من قيمة الأصول بالخدمات الاستشارية ، ٧٥% بصناعات الخدمات ، ٨,٨% بالصناعات التقليدية.

مما سبق يري الباحث أن الأسباب المفسرة لوجود فجوة القياس المحاسبي يمكن تقسيمها الى شقين هما: الشق الأول، فجوة مادية (وترجع إلي التمسك بحاسبة التكلفة التاريخية)؛ والشق الثاني، فجوة معنوية (وترجع إلي التزيد في تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي و عدم الاعتراف برأس المال الفكري) و هو ما يتفق مع الكثير من الباحثين مثل (الأرضي، ٢٠٠٨، ص٦٨؛ جازيه، ٢٠١١، ص١٠٧) .

١٠/١/١٠ السبب الأول: التزام النظم المحاسبية بمبدأ التكلفة التاريخية

علي الرغم من أن الفكر المحاسبي قد استقر علي إتباع محاسبة التكلفة التاريخية كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لسنوات طويلة، إلا أن المتتبع للكتابات المحاسبية خلال العقدين الماضيين سيدجد تزايد مساحة الجدل الدائر بشأن محاسبة التكلفة التاريخية بين الباحثين بصورة كبيرة ما بين مؤيد ومعارض. فبينما يري مؤيدو محاسبة التكلفة التاريخية أنها المقياس المحاسبي الوحيد الذي تتوفر فيه الموثوقية والقابلية للتحقق (Choy,2006,p.3) ، فإن معارضيه يرون أنها تعاني من أوجه قصور متعددة أهمها: أن معلوماتها غير ملائمة لاتخاذ القرارات، وأنها تمكن المنشآت من ممارسة إدارة أرباحها من خلال الحرية الممنوحة لإدارة المنشأة لاختيار توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة الذي يتفق مع تقضياتها(Sundgren,2013,pp.249-250; Ryan,2008,p.16) ، كما أنها تعمل علي تشويه التقارير المالية لأنها تتجاهل الاعتراف بالأصول المعرفية مثل الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والبحوث والتطوير والأصول البشرية وباقي محركات القيمة التي لا تظهر بالميزانية، علي الرغم من أن هذه القيم تمثل ما يقرب من ٨١% من قيمة الأصول بالخدمات الاستشارية، ٧٥% بصناعات الخدمات، ٨,٨% بالصناعات التقليدية، الأمر الذي ترتب عليه وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية للمنشآت والقيم السوقية لها(الأرضي، ٢٠٠٨، ص٦٨). وسوف يتم استعراض هذا السبب من خلال النقاط التالية:

١٠/١/١٠ مفهوم التكلفة التاريخية:

تعددت تعريفات التكلفة التاريخية في الكتابات المحاسبية، إلا أنها تدور حول نفس المعني، ويمكن تقديم بعض هذه التعريفات علي النحو التالي:

- يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants التكلفة التاريخية بأنها المبالغ المقاسه بما يتم إنفاقه من وحدة النقد أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها، أو الإلتزامات التي يتم تكبدها مقابل سلع وخدمات تم استلامها .

- التكلفة التاريخية هي المبلغ النقدي الذي تم دفعه للحصول علي الأصل أو ما يعادله بالقيمة العادلة للأصل المقابل له في تاريخ الحصول عليه.

وتقوم التكلفة التاريخية علي أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية بكل التكاليف اللازمة للحصول علي الأصل منذ شرائه أو نشأته وحتى يصبح الأصل صالحاً للاستخدام في العملية الإنتاجية، أي أن التكلفة التاريخية تشمل ثمن الشراء أو تكلفة الإنشاء مضافاً إليها عمولة السماسرة ومصاريف الشحن والنقل والتأمين ومصاريف وعمولات التركيب وأي تكاليف أخرى لازمة للأصل حتي يصبح الأصل صالحاً للاستخدام. ويظل الأصل مسجلاً بالدفاتر بتكلفة الشراء مخصصاً منها مجمعات الإهلاك بغض النظر عن إرتفاع أو إنخفاض الأسعار، وهذا يعني أن الأصول التي تم شراؤها أو إنشاؤها منذ عدة سنوات سوف تظل مسجلة بالتكلفة التاريخية وقت الشراء أو الإنشاء طالما أن هذه الأصول لم تباع وما زالت تستخدم في خدمة المشروع وذلك إعمالاً لمبدأ أو فرض ثبات وحدة النقد (الطحان ، ٢٠١٧).

٢/١/١٠ مزايا التكلفة التاريخية:

يرى البعض أن التمسك بتطبيق المحاسبة بالتكلفة التاريخية يحقق العديد من المزايا والتي من أهمها (الطحان ، ٢٠١٧):

- توافر الأدلة الموضوعية لتأييد القياس علي أساس التكلفة التاريخية، وذلك لأن التكلفة التاريخية مؤيدة بأدلة قابلة للإثبات وموثوق فيها وغير متحيزة. فالتكاليف التاريخية هي تكاليف ناشئة عن معاملات فعلية تمت بواسطة المنشأة مع أطراف أخرى، أي عن طريق عملية تبادل قانونية بين المنشأة كطرف مستقل مع طرف آخر مستقل. وهذا التبادل القانوني يعتبر في حد ذاته دليلاً موضوعياً يؤكد: وجود حدث فعلي؛ زمن الحدث؛ نوع الحدث؛ قيمة الأشياء التي تضمنها الحدث؛ وأخيراً، استقلال الأطراف المتعاملة. وبالتالي فإن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية سيضمن توفر خاصية الموضوعية بالمعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- أن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية سيضمن خلو المعلومات المحاسبية من التحيز الشخصي. والذي يعني إبتعاد هذا المبدأ عن التقدير الشخصي في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل المعلومات الناتجة عن استخدام هذا المبدأ هي معلومات أكثر موثوقية.
- أن الربح المحاسبي وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية هو ربح محقق فعلاً، وقابل للتوزيع النقدي، وبالتالي لا يجب الإعتداد بالزيادة في القيمة السوقية للأصول عن تكلفتها التاريخية لأنها لا تمثل موارد إضافية، والتي يشترط للإعتراف بها أن تتحقق بالبيع الفعلي.
- أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية تكون أكثر قبولاً عند استخدامها في المساءلة المحاسبية، وذلك لأنها معلومات ناشئة عن معاملات فعلية وليست عن معاملات إفتراضية.

و بالرغم من المزايا التي تتحقق من الالتزام بالمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية الا أن العديد من الباحثين يوجهون لها العديد من الانتقادات على النحو الذي تظهره النقطة البحثية التالية.

٣/١/١٠ الانتقادات الموجهة لمحاسبة التكلفة التاريخية:

يوجه معارضو محاسبة التكلفة التاريخية العديد من الانتقادات إليها، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي:

- إن الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلي القياس غير السليم للربح الدوري وذلك لسببين: السبب الأول، المقابلة غير السليمة بين الإيرادات على أساس قيمتها الجارية والمصروفات على أساس تكلفتها التاريخية؛ والسبب الثاني، تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول والالتزامات، حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلي تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، حيث أن الربح الدوري الخاص بفترة محاسبية معينة سوف يعكس ناتج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في فترات محاسبية سابقة، والتي لن تتحقق إلا بوجود عملية تبادل حقيقية خلال هذه الفترة (عباس، ٢٠١٣، ص ٧١)، الأمر الذي سيؤثر سلباً على قابلية المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمقارنة ويقلل من اتساقها.
- الطرق التقليدية في المحاسبة بما فيها نظم القياس باستخدام التكلفة التاريخية تنظر بصفة أساسية إلي تاريخ المنشأة ولا تهتم بقدرتها المستقبلية، حيث تهتم بالمقاييس المالية التاريخية والتي هي مؤشرات تنظر للوراء وتعتبر مرشداً غير مرضي للأداء المستقبلي. في حين أن سرعة وديناميكية البيئة الحالية تظهر الحاجة لمنظور مستقبلي في إدارة الأداء التنظيمي بدلاً من الاهتمام بالجوانب التاريخية، فمقياس التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة مع الزمن نظراً للتغيرات بالبيئة الاقتصادية وزيادة قيمة الأصول المالية (جازيه، ٢٠١١، ص ١٠٦).
- أن محاسبة التكلفة التاريخية تقوم على افتراضات غير واقعية مثل افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، الأمر الذي يؤدي إلي وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية للمنشآت والقيم السوقية لها، فمثلاً مؤشر ستاندرد آند بورز Standard & Poor's (S&P) بلغت النسبة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنشآت المسجلة به نسبة ٦،٢٥ : ١ ، كما أن تقارير شركة مايكروسوفت العالمية تؤكد أن القيمة السوقية لها تزيد عن القيمة الدفترية المسجلة بالميزانية بمقدار ٣٠ مرة، ومما لا شك فيه أن ظهور تلك الفجوة والزيادة المستمرة لها ما هو إلا مؤشر على عدم ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على التكلفة التاريخية للتأقلم مع المستجدات والتغيرات في البيئة الحالية (الأرضي، ٢٠٠٨، ص ٦٨؛ جازيه، ٢٠١١، ص ١٠٧).

ويري الباحث أن الانتقاد الأهم الذي يوجه لمحاسبة التكلفة التاريخية هو أن معلوماتها تعد غير ملائمة لاتخاذ القرارات، الأمر الذي يحتم ضرورة البحث عن أسس أخرى أكثر ملاءمة حتي يمكن توفير معلومات

جيدة تتوافر فيها الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، حيث تقتقر المعلومات المبنية علي محاسبة التكلفة التاريخية لمعظم هذه الخصائص.

وإزاء هذه الانتقادات ظهر اتجاه جديد ينادى بضرورة توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة للتخفيف من آثار الالتزام بالتكلفة التاريخية.

٢/١٠ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة:

يرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في الآونة الأخيرة إلى اتجاه جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standard Board ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) Financial Accounting Standard Board، سواء من خلال العمل الفردي أو العمل المشترك فيما بينهما لإصدار المعايير والتفسيرات التي تدعم عملية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة. ومن الأمثلة الهامة على جهود كلا المجلسين صدور معيار القيمة العادلة الأمريكي رقم (١٥٧) سنة ٢٠٠٦، وتبنى هذا المعيار كاملاً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB كمشروع معيار وطرحه كمسودة للمناقشة في مايو ٢٠٠٩. المعيار الأمريكي ومشروع المعيار الدولي يتناول مداخل ومستويات قياس القيمة العادلة في المعايير المحاسبية التي تتطلب ذلك سواء بالنسبة للأصول والالتزامات المالية أو غير المالية. ويكشف ذلك عن قناعة لدى المجلسين بأن للقيمة العادلة أفضلية على التكلفة التاريخية، من حيث الدقة والملاءمة، في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وعلى الأخص المستثمرين في الأسهم (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص ١٩٢). وتبلورت هذه الجهود في إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) IFRS 13 في ١٢ مايو ٢٠١١ بعنوان " قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement " والذي يسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣ وذلك من أجل تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية. وقد واكب هذا التوجه المتزايد نحو محاسبة القيمة العادلة استجابة سريعة من واضعي المعايير المحاسبية في البيئة المصرية، حيث صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ متضمنة معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ بعنوان قياس القيمة العادلة لتأكيد هذا التوجه الدولي المتزايد نحو محاسبة القيمة العادلة (صالح وآخرون، ٢٠١٧، ص ٣). وسوف يتم التعرف علي هذه الآلية من خلال استعراض النقاط التالية:

١/٢/١٠ مفهوم القيمة العادلة:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ١٢ مايو ٢٠١١ معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ IFRS 13 بعنوان "قياس القيمة العادلة"، ويهدف هذا المعيار إلي توحيد المفاهيم المحاسبية الواردة في المعايير الأخرى علاوة علي تحديد المداخل المقبولة لقياس القيمة العادلة للأصل

أو الالتزام الذي يتأوله كل معيار من المعايير الأخرى، وقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة بأنها " السعر الذي يمكن استلامه مقابل بيع أصل أو الذي يمكن دفعه لنقل أو تحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس The price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date " (IFRS13,2011,p.473) ، وهو نفس التعريف الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ بعنوان " قياس القيمة العادلة " الصادر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ضمن معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ١١٥١؛ صالح وآخرون ، ٢٠١٧، ص ١٢).

وقد حدد معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ (IFRS 13) (ويقاله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ في الفقرات من ٦١ - ٦٦) ثلاثة مداخل بديلة يمكن الاعتماد عليها عند قياس القيمة العادلة، وهذه المداخل هي IFRS (IFRS13, 2011, pp. 497-498; Palea and Maino, 2012, pp .4-5; IFRS هي 2012,pp.8-35;Fernandes,2016,p.33؛ معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ١١٧٩-١١٨٠؛ الطحان، ٢٠١٧، ص ٤٤-٤٧):

أولاً: مدخل السوق Market Approach :

ويعتمد هذا المدخل في تحديد القيمة العادلة للأصل علي الأسعار المعلنة في سوق نشط وغيرها من المعلومات الأخرى الملائمة، والتي تولدها معاملات السوق لأصول مطابقة Identical Assets أو أصول قابلة للمقارنة أو مشابهة Comparable or Similar Assets، ونفس الأمر بالنسبة للالتزامات، أو مجموعة من الأصول والالتزامات. كما يتيح هذا المدخل إمكانية استخدام مصفوفة التسعير Matrix Pricing لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون أو السندات، حيث لا يتم الاعتماد فقط في تقييمها علي استخدام الأسعار المعلنة لهذه الأوراق المالية في السوق، وإنما يتم أيضاً أخذ علاقة هذه الأوراق المالية بأسعار الأوراق المالية القياسية في السوق في الاعتبار.

ثانياً: مدخل التكلفة Cost Approach :

ويعكس هذا المدخل تكلفة الإحلال أو الاستبدال الحالية Current Replacement Cost ، والتي تمثل المبلغ الذي يكون مطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية أو الطاقة الإنتاجية للأصل مع الأخذ في الاعتبار مقابل المنافع السابقة التي تم الحصول عليها من الأصل (مجمع الاستهلاك). ويفضل استخدام هذا المدخل عند قياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلي جانب أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.

ثالثاً: مدخل الدخل Income Approach :

وطبقاً لهذا المدخل يتم تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الصافية إلى قيمة حالية واحدة، وذلك عن طريق خصم هذه التدفقات وفقاً لمعامل خصم محدد علي أساس الأسعار السوقية المعلنة لسعر الخصم. ويعتمد هذا المدخل علي توقعات الإدارة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل، أو التي من المتوقع أن تدفع سداداً للالتزام وفوائده. وبالتالي فإن قياس القيمة العادلة وفقاً لهذا المدخل تعكس توقعات السوق الحالية بشأن هذه التدفقات المستقبلية. وتتضمن أساليب التقييم وفقاً لهذا المدخل - علي سبيل المثال - ما يلي:

- أساليب القيمة الحالية Present Value Techniques .
- نماذج تسعير الخيارات Option Pricing Models ، مثل نموذج Black-Scholes-Merton أو النموذج ذو الحدين Binomial Model، حيث تعكس هذه النماذج قيمة الزمن Time Value والقيمة الحقيقية للخيار Intrinsic Value عند حساب القيمة الحالية.
- طريقة الأرباح الفائضة متعددة الفترات Multi-Period Excess Earnings Method ، والتي تستخدم لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة.

وفي بعض الحالات يكون استخدام مدخل واحد للقياس مناسباً، كما في حالة تقييم أحد الأصول أو الالتزامات باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة. وفي حالات أخرى يكون من الواجب الجمع بين مداخل متعددة للقياس، وذلك لأن نظام التقارير المالية بالمنشآت يتطلب تماسك وترابط كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة. ويرر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة وليس القيمة السوقية إلي أنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق، حيث تعتبر القيمة السوقية أحد مداخل قياس القيمة العادلة (صالح، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠-٢١).

كما حدد معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ IFRS 13 (ويقاله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥) مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (في الفقرات من ٧٢-٩٠) عن طريق تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات، وذلك لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة لقياسات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة، وهذه المستويات الثلاثة يمكن عرضها علي النحو التالي (Laux and Leuz,2009,pp.827; IFRS13,2011,pp.484-488; Palea and Maino,2012,p.5; watchman,2011, p.13;Leggett et al,2015 ,p.163;Badia et al,2015,p.8;Fernandes ,2016,p.32 ص ص ٢٠١٥، ص ص ١١٦٦-١١٧١ ؛ صالح وآخرون، ٢٠١٧، ص ص ١٨٤-١٨٦):

أولاً: مدخلات المستوى الأول Level 1 Inputs :

وتتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة، والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. ويعتبر السعر المعلن في سوق نشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة كلما أمكن ذلك. كما أن مدخلات المستوى الأول للعديد من الأصول والالتزامات المالية تكون متاحة في العديد من الأسواق النشطة (علي سبيل المثال، في بورصات مختلفة)، وتبعاً لذلك، يتم التركيز علي ما يلي عند قياس القيمة العادلة وفقاً لمدخلات المستوى الأول:

- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام، وفي حالة عدم وجود سوق أساسي يكون الاعتماد علي السوق الأكثر مزايا أو نفعاً للأصل أو الالتزام؛ و
- ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة أو صفقة للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.

ثانياً: مدخلات المستوى الثاني Level 2 Inputs :

تتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة وفقاً للمستوى الأول، بشرط أن تكون هذه المدخلات قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي (الطحان، ٢٠١٧):

- (أ) الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مشابهة Similar في أسواق نشطة.
- (ب) الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مطابقة Identical أو مشابهة Similar في أسواق غير نشطة.
- (ج) المدخلات الأخرى القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، علي سبيل المثال:
 - أسعار الفائدة ومنحنيات العائد القابلة للملاحظة والمعلن عنها بصفة دورية.
 - التقلبات الضمنية أو الكامنة Implied Volatilities .
 - الهوامش الائتمانية Credit Spreads أو التصنيف الائتماني.
 - سرعة المدفوعات السابقة.
 - معدلات التخلف عن السداد.
 - درجة المخاطر.
- (د) مدخلات مشتقة من السوق Market-Corroborated ، سواء بالاعتماد علي أسلوب الارتباط أو غيره من الأساليب الأخرى.

وبالتالي، فإن المستوي الثاني للمدخلات يعتمد علي بيانات مستمدة أو مشتقة من السوق، وقد تكون هذه المدخلات أو البيانات قابلة للملاحظة بشكلٍ مباشر (كالأسعار المعلنة التي نكون بحاجة لتعديلها لتعكس الاختلاف أو نقص السيولة للبنود المُقيمة)، أو قد تكون قابلة للملاحظة بشكلٍ غير مباشر (مدخلات أخرى قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة - مدخلات مشتقة من السوق)، ويتوقف مقدار التعديل المنتظر إدخاله علي مدخلات المستوي الثاني علي العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام، وهذه العوامل تشمل (الطحان، ٢٠١٧):

- حالة الأصل أو موقعه.
- مدي ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة للأصل أو الالتزام.
- حجم أو مستوي النشاط في الأسواق التي استمدت منها هذه المدخلات.

وبالتالي، يرى الباحث أن درجة الذاتية التي تحيط بقياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوي الثاني من مستويات التسلسل الهرمي للمدخلات ترجع إلي عاملين هما:

(أ) الحرية الممنوحة للقائم بالقياس في اختيار نموذج دون غيره، فالمدخلات التي يبني عليها النموذج قابلة للملاحظة سواء بشكلٍ مباشر (بالاعتماد علي أسعار معلنة لأسواق أقل نشاطاً وتعديلها) أو بشكلٍ غير مباشر (بالاعتماد علي أسعار الفائدة السائدة في السوق، منحنيات العائد وغيرها)، وإنما الاختلاف في القياس يرجع إلي تفضيل القائم بالقياس لنموذج دون غيره.

(ب) خبرة القائم بالقياس، لأن ما هو ملاحظ بالنسبة للشخص الخبير قد لا يكون ملاحظ بالنسبة للشخص المبتدئ.

ثالثاً: مدخلات المستوي الثالث Level 3 Inputs :

تتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، وذلك إما لأن نشاط السوق ضئيل أو عدم توافر أية بيانات من السوق للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. ومع ذلك يظل هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته - أي سعر الخروج أو البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام - وبالتالي يجب أن تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات المتصورة التي كان سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات بشأن مستوي الخطر. وتتضمن الافتراضات بشأن مستوي الخطر كلاً من الخطر الملازم أو المتأصل في أسلوب تقييم بعينه (مثل نموذج تسعير مستخدم لقياس القيمة العادلة)، والخطر الملازم أو المتأصل في مدخلات أسلوب التقييم (مثل أسعار الفائدة ومنحنيات العائد) (الطحان، ٢٠١٧، ص ٤٩ - ٥٠).

ويجب علي المنشأة تطوير المدخلات غير القابلة للملاحظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف. وعند تطوير المدخلات غير القابلة للملاحظة يمكن للمنشأة أن تبدأ ببياناتها الداخلية الخاصة، ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول بأن المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين في السوق (علي سبيل المثال، تميز خاص بالمنشأة). ولا تحتاج المنشأة إلي بذل جهود مضمّنية أو مكثفة للحصول علي معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق، ولكن يجب علي المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات مشاركون السوق التي تتوافر للمنشأة بشكل معقول (الطحان، ٢٠١٧، ص ٤٩-٥٠).

وتعتبر مدخلات المستوي الأول هي المقياس الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، وبالتالي يعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية القصوى أو الأعلى Highest Priority للأسعار المعلنة غير المعدلة في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوي الأول)، والأولوية الدنيا lowest Priority للمدخلات غير القابلة للملاحظة (مدخلات المستوي الثالث) (Watchman, 2011, p.13).

من العرض السابق يري الباحث أن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن توفر حلاً جزئياً لفجوة القياس المحاسبي، حيث ستعمل محاسبة القيمة العادلة علي التقليل من الفجوات المادية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات و لكنها لا يمكنها منفردة القضاء على هذه الفجوة. حيث تثير مستويات القياس الثاني و الثالث من المشاكل أكثر مما تحل و تضع العاملين في مهنة المحاسبة أمام تناقضات و اختلافات الحكم الشخصي و قلة أدلة الاثبات و نقص الموضوعية... الخ.

٢/١/١٠ السبب الثاني: التزيد في تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي

لقد حظى التحفظ المحاسبي (سياسة الحيطة والحذر) على إهتمام كبير من الجهات المعنية بالمحاسبة فنجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Board (IASB) على سبيل المثال قد أشار في المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية إلي ضرورة قيام الشركات باتباع سياسات متحفظة في الإفصاح عن عناصر القوائم المالية (صالح وآخرون، ٢٠١٧، ص ٣).

وتقضي سياسة التحفظ المحاسبي بأن يتمسك المحاسب بدرجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأرباح غير المحققة أكبر من تلك التي يتطلبها للاعتراف بالخسائر غير المحققة (leventis et al, 2013, pp.265-275).

١/٢/١/١٠ مفهوم التحفظ المحاسبي:

حاول العديد من الباحثين وضع مفهوم للتحفظ المحاسبي وذلك على إعتبار أن التحفظ المحاسبي أحد قيود المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية، وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي بمفهومه التقليدي هو قيام المحاسبين بإدراج أدنى قيم محتملة للأصول والأيرادات وأعلى قيم محتملة للإلتزامات والخسائر عند إعدادهم للقوائم المالية للمنشآت، أى أن التحفظ المحاسبي بمفهومه التقليدي يعنى قيام الإدارة بالإعتراف بجميع الخسائر المحتملة وعدم الإعتراف بأية أرباح محتملة. إلا أن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى تخفيض متعمد للأصول أو للدخل (IASB Frame Work, 2005) نقلاً عن سلطان، ٢٠١٦، ص ص ٤٠-٤١).

أما وجهة النظر المعاصرة للتحفظ المحاسبي فتشير إلى سرعة إنعكاس الأخبار غير السارة في الأرباح المحاسبية بدرجة أكبر من إنعكاس الأخبار السارة وبالتالي إعتبار وجود عدم تماثل زمني في الإعتراف بالأخبار السارة وغير السارة مفسراً للتحفظ المحاسبي، ولعل الإستراتيجية الهجومية للإدارة في الإعتراف بالأرباح والتقارير عن الأخبار السارة قبل الأخبار غير السارة هي الدافع الاساسى لسياسة التحفظ المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨، ص ٦).

١/٢/١/١٠ مزايا التحفظ المحاسبي:

من أهم المزايا التي يحققها التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي ما يلي (عبدالملك، ٢٠١٠، ص ٨١؛ سلطان، ٢٠١٦، ص ص ٤٣-٤٤):

- يساعد التحفظ المحاسبي المنشآت في تحديد السياسات المحاسبية التي ستقوم بإستخدامها في معالجة العمليات الخاصة بها، الأمر الذي يقلل من درجة المرونة المتاحة لإدارات الشركات للتأثير علي نتائج العمليات بالزيادة أو بالنقص.
- إستخدام سياسات محاسبية متحفظة يؤدي إلى جودة الإفصاح، وبالتالي الوضوح في شرح السياسات المحاسبية الأساسية، والإفتراضات التي إعتمدت عليها الإدارة في بناء التقديرات المحاسبية وبالتالي يعتبر التحفظ المحاسبي مؤثراً في جودة الإفصاح.
- يوضح التحفظ المحاسبي ما اذا كانت هناك شكوك في جودة التقديرات المحاسبية، والسياسات المحاسبية، وبالتالي إمكانية تحديد مناطق الخطر في التقديرات والسياسات المحاسبية، وذلك من خلال الإشارة إلى أى زيادات غير مبررة في الأرباح وكذلك وجود زيادة في عنصر المخزون مقارنة بالزيادة في المبيعات، وأيضاً الإشارة إلى وجود اختلافات في حالة وجود فرق واضح بين أرباح المنشآت وتدفعاتها النقدية من الانشطة التشغيلية.

- يستخدم التحفظ المحاسبى كآلية لمقابلة ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث يؤدي التحفظ المحاسبى إلى تحقيق درجة عالية من الشفافية فى التقارير المنشورة، وهو ما يحقق منفعة للأطراف المتعاقدة مثل المساهمين والدائنين.
- يساهم التحفظ المحاسبى فى تخفيض التكاليف السياسية الناتجة عن المغالاة فى تقييم الأصول وزيادة الأرباح، هذا بالإضافة إلى حماية مصالح الدائنين وتجنب المنشآت للعديد من التكاليف القضائية التى قد تتحملها نتيجة للنزاعات القضائية التى قد تقام ضد المنشآت نتيجة لقيام إدارات تلك المنشآت بتقييم صافى أصولها بأعلى من قيمتها الحقيقية وأيضا تقييم صافى أرباحها بأعلى من قيمتها الحقيقية.
- يساعد التحفظ المحاسبى فى التحقق من أن السياسات المحاسبية التى تتبعها المنشأة تتماشى مع تلك السياسات المحاسبية السائدة فى نوع الصناعة التى تنتمى إليها المنشأة ام أن هناك اختلافات فى السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المنشأة، وأيضا تحديد أى تغير فى السياسات المحاسبية للمنشأة.

٢/٢/١/١٠ الإنتقادات الموجهة لسياسة التحفظ المحاسبى:

- توجه العديد من الإنتقادات لسياسة التحفظ المحاسبى من أهمها (الرشيدى، ٢٠١١، ص ٣٥ نقلاً عن سلطان، ٢٠١٦، ص ٤٥-٤٦؛ عبيد، ٢٠١٠، ص ٢٠):
- التحفظ المحاسبى له تأثير سلبي على جودة المعلومات المحاسبية التى تتضمنها التقارير المالية، حيث أنه يتعارض مع بعض الخصائص الأساسية للجودة مثل الحياد والقابلية للمقارنة والتمثيل الصادق، ولذلك فإن تبنى سياسات محاسبية متحفظة قد يؤدي إلى تشويه المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية.
 - إن التحفظ المحاسبى يظهر تناقضا ذاتيا فى بعض الاحيان، فهو يأخذ موقفا تشاؤميا عند تحديد الدخل فى دورة معينة، إلا أن هذا الاجراء ذاته سيؤدى فى الدورة التالية إلى زيادة مقابلة فى أرباح العام التالى، وهذه الزيادة تتناقض مع التحفظ المحاسبى، ومن أشهر الامثلة على ذلك قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل كأحد مجالات تطبيق التحفظ المحاسبى.
 - إن تبنى المنشآت لسياسات محاسبية متحفظة يؤدي إلى سيادة مصلحة الدائنين على حساب مصلحة حملة الأسهم، ويزيد من تباين المعلومات بين المستثمرين والإدارة، الامر الذى أدى إلى زيادة تكاليف الوكالة، ولهذا يمثل التحفظ عائقا يجب الاستغناء عنه.

- التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تقييد محتوى المعلومات ويقلل قدرة إستخدامها فى التنبؤ بالمستقبل، الامر الذى ينعكس على عقود المديونية ويخفض كفاءتها، ويزيد من إحتتمالات تسبيل هذه الديون.
- أن ممارسة التحفظ المحاسبي قد تساعد على التلاعب بالأرقام المحاسبية، ومن ثم إمكانية تكوين إحتياطيات سرية، وهو ما يؤثر بالسلب على بيئة المعلومات المحاسبية، وإنخفاض جودة الأرباح وبالتالي إعداد تقارير مضللة تؤثر على دقة قرارات المستخدمين.

ويرى الباحث أن التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي ضرورة لا غنى عنها ، حيث أن الأضرار المترتبة علي عدم التمسك بهذه السياسة تفوق كثيراً المنافع الناتجة عن عدم الالتزام بها و لكن المشكلة تكمن فى التزيد فى تطبيقها ، حيث أن المبالغة فى تطبيق هذه السياسة ترتب عليه وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات، الأمر الذى أدى إلي إخفاء جزء كبير من قيم هذه الشركات عن مستخدمي التقارير المالية، وبالتالي فإن القيم التي تم توصيلها لهؤلاء المستخدمين تتحرف كثيراً عن الواقع، الأمر الذى أدى الى إفتقار التقارير المالية للعديد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية . و لعل رأس المال الفكرى يعد أبرز ما يتم تجاهله من أصول الشركات و عدم اظهاره فى الدفاتر بسبب التزيد فى تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي.

١١. الاعتراف برأس المال الفكرى لتخفيف أثر التحفظ على فجوة القياس المحاسبي

يعنى التزيد فى التحفظ المحاسبي ألا يعترف النظام المحاسبي بالكثير من المنافع المستقبلية المتوقعة و منها الأصول المعنوية المولدة داخلياً التي يقابلها ما يعرف برأس المال الفكرى. و هذا السبب يعد فى رأى الباحث أكبر مساهم فى خلق هذه الفجوة و يمكن أن يكون فى نفس الوقت أبرز مساهم فى تضيق فجوة القياس المحاسبي وفق ما سيتم عرضه فى القسم التالى من هذا البحث.

وقد أرجع الباحثون التأخر فى قياس و الإفصاح عن رأس المال الفكرى المتاح للمنشأة الى أنه يتميز بمجموعة من الخصائص تعطيه طبيعة خاصة مختلفة بشكل كبير عن طبيعة الموارد المادية الملموسة وغير الملموسة التي تتعامل معها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذه الطبيعة الخاصة التي تميز عناصر رأس المال الفكرى هي ما تجعل من الصعوبة بمكان تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على هذه العناصر. و بالرغم من ذلك فإن الفشل فى قياس رأس المال الفكرى والتقرير عنه سوف يترتب عليه العديد من الآثار السلبية منها (علي، ٢٠١١، ص ٣-٤٦):

- عدم قدرة المنشأة على إدارة رأس المال الفكرى لديها حيث ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، مما يضر بقدرة المنشأة على تحقيق ميزة تنافسية لها ومن ثم البقاء والنمو فى ظل ظروف المنافسة الحالية .

- زيادة درجة المخاطرة التي يتعرض لها مستخدمو التقارير المالية وبخاصة المستثمرين والمقرضين نتيجة لعدم التقرير عن جزء كبير وهام من قيمة المنشأة فى التقارير المالية ومن ثم الاعتماد على معلومات غير كاملة عند تقدير قيمة المنشأة ودرجة المخاطرة المترتبة على التعامل معها.
- وبنا على ذلك فسوف يقوم الباحث باستعراض مفهوم رأس المال الفكرى و دوره فى تضيق فجوة القياس المحاسبى فى القسم التالى.

١/١١ مفهوم رأس المال الفكرى:

على الرغم من الإستخدام الواسع لمصطلح رأس المال الفكرى (IC) Intellectual Capital من قبل الهيئات المهنية والأكاديميين، إلا أنه لا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه حتى الآن، فهو يستخدم للإشارة إلى إمتلاك المعرفة المهنية والخبرة والمهارة والعلاقات الجيدة والإمكانات التكنولوجية، والتي تتضافر معاً لتحقيق ميزة تنافسية للشركة عن طريق إضافة القيمة لأصحاب المصالح الرئيسيين (أبو الخير ، ٢٠١٧).

ويرى الباحث أن رأس المال الفكرى هو الحق على أو ما يقابل مجموعة الأصول المعرفية المتفردة والمعتمدة على العقول البشرية المبدعة ومتطلبات ونظم العمل والعلاقة مع العملاء أى ما يقابل الأصول المعنوية فى جانب الخصوم فى قائمة المركز المالى ، حيث تؤدي الأصول المعنوية المملوكة للمنظمة إلى الإنتاج المستمر للأفكار والأساليب الجديدة التي تحقق قيمة مضافة للمنظمة وتدعم قدراتها التنافسية (السيد، ٢٠١٤، ص ١٣٩).

٢/١١ عناصر أو مكونات رأس المال الفكرى:

يوجد العديد من التقسيمات أو التصنيفات لعناصر أو مكونات رأس المال الفكرى، إلا أن الباحث سيكتفي هنا بعرض التقسيم الأكثر قبولاً وشيوعاً بين الباحثين، ألا وهو نموذج الاتجاهات الثلاث لرأس المال الفكرى الذي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي (السيد، ٢٠١٤، ص ١٣٩):

- أ) رأس المال البشرى:** وهذا العنصر هو المسؤول عن التفكير وعمليات الإبداع والابتكار بالمنظمة.
- ب) رأس المال التنظيمي (الهيكلى):** وهو رأس المال الذي لا يمكن نقله من المنظمة إلى البيت أو إلى أي مكان آخر خارج المنظمة مع العاملين والمديرين عندما يغادرون المنظمة عائدين إلى بيوتهم في نهاية اليوم. ويمكن إعادة هيكلته وإعادة إنتاجه وإعادة هندسته، وأهم عناصره التكنولوجيا والابتكارات والبيانات والمعلومات والنشرات وثقافة المنظمة واستراتيجياتها وهيكلها . وبالتالي فإن رأس المال الهيكلى (المنظمي) هو معرفة، وهذه المعرفة يمكن تنميتها وتطويرها ويمكن تقاسمها مع الآخرين، وأهم مكونات رأس المال الهيكلى (المنظمي) ما يأتي: الهيكل التنظيمي، الثقافة المنظمة، الاختراعات، التكنولوجيا، البيانات. المنشورات، الاستراتيجية، النظم، الإجراءات، والروتين التنظيمي.

(ج) رأس المال الخارجي **External Capital**: وهو التحالفات **Alliances** والعلاقات مع العملاء والموردين والشركاء الاستراتيجيين والمستثمرون والطوائف الأخرى، وكذلك الشهرة، والعلامات التجارية **Brands**. ويشار إلى رأس المال الخارجي أيضاً برأس مال العملاء أو رأس مال أصحاب المصلحة **Stakeholder Capital**.

٣/١١ الخصائص المميزة لرأس المال الفكري:

يتميز رأس المال الفكري بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي موارد المنشأة، والتي من أهمها (Sonnier et al, 2007, p.4، علي، ٢٠١١، ص ص ٤٦-٤٧):

- صعوبة تقدير العمر الإنتاجي لعناصر رأس المال الفكري، وذلك لأن معظمها مطمورة في خبرات العاملين وقد يترك العامل المنشأة في أى لحظة، وينطبق ذلك أيضاً على العناصر الخاصة بالعلاقة مع أصحاب المصلحة الخارجيين مثل العملاء والموردين، فقد يتحول العميل أو المورد عن المنشأة ليتعامل مع منشأة أخرى في أى لحظة.
- معظم عناصر رأس المال الفكري مخلقة داخل المنشأة وغير مستقطبة من الخارج، فهي موارد معنوية مطمورة في خبرة ومهارة العاملين، وعمليات المنشأة، والإجراءات، ونظم المعلومات. بعكس الموارد المادية والتي يمكن الحصول عليها بسهولة من السوق المفتوحة. لذلك يمكن القول بأن هذه الموارد المتمثلة في عناصر رأس المال الفكري تعتبر أكثر استراتيجية وخلقاً للمزايا التنافسية من الموارد المادية الملموسة.
- نظراً لعدم وجود سوق مفتوحة يمكن من خلالها استقطاب عناصر رأس المال الفكري فإن هناك صعوبة كبيرة في تحديد تكلفة ملائمة لهذه العناصر.
- يصعب تقدير المنافع الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها في المستقبل نتيجة استغلال المنشأة لرأس المال الفكري.
- معظم عناصر رأس المال الفكري تزيد قيمتها مع مرور الوقت وذلك نظراً لتراكم الخبرات وزيادة المهارات لدى العاملين، وذلك بعكس الموارد المادية الأخرى (الآلات / المباني / السيارات ..) والتي تستهلك فنقل قيمتها مع مرور الوقت.
- لا تمتلك المنشأة ولا تستطيع التحكم في كثير من عناصر رأس المال الفكري.

ويتفق الباحث مع ما توصل إليه (علي، ٢٠١١، ص ٤٦) بأنه نظراً لهذه الطبيعة الخاصة لعناصر رأس المال الفكري، ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه العناصر في تحقيق قيمة للمنشأة، كان التحدي الرئيسي والأكبر أمام المهتمين بمهنة المحاسبة هو كيفية تتبع هذه العناصر بهدف قياس قيمتها وقيمة ما تقدمه للمنشأة، وكذلك بهدف الإفصاح عن هذه المعلومات لأصحاب المصلحة المختلفين حتى تكتمل

الصورة أمام هؤلاء عند اتخاذهم للقرارات المتعلقة بالمنشأة . لذلك نادي الكثير من الباحثين بضرورة تطوير إطار المحاسبة المالية التقليدي لاستيعاب هذا المورد الاستراتيجي الهام بهدف قياسه والإفصاح عنه. الاطار المقترح: نظرة إجمالية

من العرض السابق للأسباب الأساسية المحتملة لحدوث فجوة القياس المحاسبى ومقترحات التخفيف منها يمكن عرض الاطار المقترح باختصار فى النقاط الآتية:

١. مع ضرورة التزام نظم المحاسبة بمبدأ التكلفة التاريخية فى تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية وقت حدوثها، يجب أن يتم مراجعة أصول والتزامات المنظمة دورياً وذلك بهدف قياس القيمة العادلة لبنود قائمة المركز المالى وعرض نتيجة القياس فى عمود مجاور لعمود التكلفة التاريخية مع توضيح مستوى القياس وأساليبه بالنسبة لكل بند على حده.

٢. مع ضرورة التزام نظم المحاسبة بسياسة التحفظ فى تسجيل والافصاح عن العمليات والأحداث الاقتصادية الا أنه لابد من الاعتراف بالأصول المعنوية المولدة داخليا و تتحقق فيها شروط الأصول التى أهمها أنها تكون قابلة للقياس و يتوقع منها منافع مستقبلية للمنظمة.

٣. يجتهد الباحثون و العاملون فى مهنة المحاسبة و المراجعة فى تطوير نظم القياس المحاسبى للقيمة العادلة خصوصا المستويين الثانى و الثالث و رأس المال الفكرى بأبعاده الثلاثة.

٤/١١ خلاصة الدراسة النظرية

تخلص الدراسة النظرية لهذا البحث الى أن هناك فجوة كبيرة فى القياس المحاسبى بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للشركات . دل على وجود تلك الفجوة الدراسات النظرية و الميدانية المحلية والأجنبية. كما توصلت هذه الدراسة الى أن لهذه الفجوة آثارا سلبية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. و لذا فإن أى محاولة لتضييق هذه الفجوة سوف يؤدى الى تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية. كما توصلت الدراسة أيضا الى أن التزام نظم المحاسبة بمبدأ التكلفة التاريخية و التزيد فى تطبيق سياسة التحفظ المحاسبى هما من أهم أسباب تلك الفجوة . و لذا اقترحت الدراسة ضرورة توجه نظم المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة و الاعتراف - و لو جزئيا- برأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة و حث الباحثين و المهنيين فى مجال المحاسبة على تطوير أساليب القياس المحاسبى لتحقيق ذلك.

١٢. الدراسة الميدانية

تتناول هذه الدراسة قياس مدى وجود فجوة فى القياس المحاسبى فى الشركات المصرية و أثر هذه الفجوة _ إن وجدت _ على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التى تنشرها هذه الشركات. كما تسعى الدراسة الميدانية الى اختبار الاطار المقترح لتضييق هذه الفجوة عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو

قياس القيمة العادلة لأصول و التزامات الشركات و كذا الاعتراف برأس المال الفكري فى القوائم المالية للشركات. وبالنسبة للبيانات الميدانية فقد تم تجميعها بواسطة استمارة استقصاء صممت خصيصاً لهذا الغرض، ولقد تضمنت استمارة الاستقصاء الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة بغرض تجميع البيانات تمهيدا لتحليلها إحصائياً لاختبار فروض الدراسة.

١/١٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الموظفين العاملين في القطاع المالي في الشركات المساهمة المصرية. ونظراً لأنه لا يمكن إجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة فقد تم الاقتصار على عينة ممثلة لهذا المجتمع. ومن ثم فقد تم توزيع استمارة استقصاء على عينة عشوائية من العاملين بالشركات المساهمة المصرية، حيث تم توزيع عدد ٥٠٠ استمارة استقصاء على عينة عشوائية من الشركات المختلفة المنتشرة بجمهورية مصر العربية. وبعد المتابعة تم تجميع عدد ٢٩٨ استمارة استقصاء من الشركات المصرية المختلفة؛ ومن ثم فإن معدل الردود المبدئي يمثل ٥٩,٦% من إجمالي عدد استمارات الاستقصاء التي تم توزيعها على الشركات المصرية. وبعد استبعاد استمارات الاستقصاء غير المكتملة Incomplete وغير الصالحة للتحليل Invalid فقد تم الحصول على عدد ٢٨٧ قائمة استقصاء صالحة للتحليل والتي تمثل ٥٧,٤% من إجمالي عدد استمارات الاستقصاء التي تم توزيعها على مفردات العينة.

٢/١٢ أسلوب جمع البيانات و وصف استمارة الاستقصاء

لتحقيق الهدف الرئيسي من هذه الدراسة- قياس مدى وجود فجوة فى القياس المحاسبى فى الشركات المصرية و أثر هذه الفجوة _ إن وجدت _ على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التى تنتشرها هذه الشركات. كما تسعى الدراسة الميدانية الى اختبار اطار مقترح لتضييق هذه الفجوة عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة لأصول و التزامات الشركات و كذا الاعتراف برأس المال الفكري فى القوائم المالية للشركات- فقد تم تصميم استمارة استقصاء مكونة من عدة أقسام على النحو الآتى: القسم الأول و يتكون من عدة أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن الأشخاص الذين قاموا بتعبئة استمارة استقصاء من حيث: نوع الشركة التي يعملون فيها (حكومية ، قطاع أعمال عام ، أم قطاع خاص) ، طبيعة نشاط الشركة (صناعية ، تجارية، أم خدمية) ؛ التخصص الخاص بالمستجوب (في مجال المحاسبة أم في مجال آخر)؛ وعدد سنوات الخبرة العملية للمستجوبين. أما القسم الثاني من استمارة الاستقصاء فقد اشتمل على سؤال المستجوبين عن مدى و حجم فجوة القياس المحاسبى فى شركات عينة الدراسة. ثم أربعة عشر سؤالاً عن أثر تضييق فجوة القياس المحاسبى على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية . ولقد تضمن القسم الثالث ثلاثة أسئلة تختبر أثر تطبيق الاطار المقترح فى تضييق فجوة القياس المحاسبى.

و أخيرا تم السؤال عن الجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بمعنى هل تزيد منافع تطبيقه على تكاليف تطبيقه أم لا؟

٣/١٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة

لأغراض هذه الدراسة، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package for Social Sciences (SPSS) Version 16 Statistical Descriptive Analysis (مثل معدل التكرارات والنسب) للبيانات التي تم تجميعها للتعرف على الخصائص الأساسية لعينة البحث ومتغيرات الدراسة. كما تم إجراء بعض الاختبارات اللامعلمية (مثل Non-Parametric Tests) اختبار كروسكال - ولاس (Kruskal-Wallis) لاختبار فروض البحث والتعرف على مدى وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المصرية في مستوى قيامها بقياس و الإفصاح عن رأس المال الفكري و كذا مدى جوهرية الاختلاف بين المؤشرات المستخدمة في قياس رأس المال الفكري من حيث مستوى التطبيق. كما تم استخدام مستوى معنوية $P = 0.05$ ، و الذي يعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية بصفة عامة (2005 Sekaran). و يقابله مستوى ثقة يساوي ٩٥% لتفسير نتائج الدراسة ، وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات إستمارة إستقصاء .
 ٢. النسب المئوية والتكرارات.
 ٣. الاختبارات الوصفية مع الترتيب Descriptive Analysis with Ranking
 ٤. اختبار كروسكال - ولاس (Kruskal-Wallis) لاختبار فروض البحث.
 ٥. اختبار معنوية نسبة معينة و فترة الثقة Test - CI - One Proportion .
 ٦. اختبار تساوي (اختلاف) متوسطات مجموعة متغيرات تبعا لتغير متغير معين ANOVA.
- وسوف يتناول البحث في الأقسام التالية التحليل الوصفي Descriptive Analysis لخصائص عينة الدراسة، ونتائج الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة.

١. اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وذلك بهدف اختبار درجة الموثوقية أو الاعتمادية Reliability لقياس مدى الثبات أو الاتساق الداخلي لأسئلة إستمارة الإستقصاء. وتمثل درجة الاعتمادية لإختبار ألفا كرونباخ معامل الثبات الداخلي بين الإجابات الواردة بإستمارة الإستقصاء، وتعد القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ ، بأنها القيمة التي تساوي ٦٠% فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد درجة الثبات أو الإتساق الداخلي لأسئلة إستمارة الإستقصاء ضعيفة (Sekaran, 2005) ، ومن

خلال نتائج التحليل الإحصائي وجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي ٨٣,٧%، أي أنه يمكن الاعتماد على نتائج إستمارة الإستقصاء والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

٤/١٢ التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول التالي خصائص عينة الدراسة من حيث نوع الشركات و طبيعة نشاطها و حجمها وكذلك من حيث تخصص المشاركين في الاستقصاء و مؤهلاتهم و خبراتهم العملية.

جدول رقم ١: خصائص عينة الدراسة من حيث نوع الشركات و طبيعة النشاط

نوع الشركة	العدد	%	طبيعة نشاط الشركة	العدد	%	خبرة المستجوبين	العدد	%
- حكومة	١١٦	٤٠,٣	- صناعية	٣١	٤٠,٣	- أقل من ٥ سنوات	٩٠	٣١,٢
- قطاع عام	٢٥	٨,٧	- تجارية	١١٧	٨,٧	- ٥ سنوات فأكثر	١٩٧	٦٨,٨
- قطاع خاص	١٦٤	٥٠,٧	- خدمية	١٣٩	٥٠,٧	الإجمالي	٢٨٧	١٠٠%
الإجمالي	٢٨٧	١٠٠%	الإجمالي	٢٨٧	١٠٠%			

يتضح من الجدول السابق (جدول رقم ١) أن حوالي ٤٠% من الشركات المشاركة في الدراسة من الشركات الحكومية، أن حوالي ٩% شركات قطاع أعمال عام، و ٥١% شركات القطاع الخاص. كما يتضح أن حوالي ٤٨% من الشركات المشاركة في الاستقصاء من الشركات الخدمية بينما تمثل الشركات التجارية حوالي ٤١% و الشركات الصناعية ١١% من إجمالي عدد المستجوبين، و أن حوالي ٦٩% من إجمالي عدد المستجوبين من أصحاب الخبرة التي تزيد عن خمس سنوات في مجال عملهم.

جدول رقم ٢: خصائص عينة الدراسة من حيث نوع الشركات و طبيعة النشاط

المؤهل الدراسي	العدد	%	تخصص المستجوبين	العدد	%
- بكالوريوس محاسبة	٢٤٣	٨٤,٤	- محاسبون	١٥٢	٥٣
- دراسات عليا (دبلوما، ماجستير، أو دكتوراه)	٨	٢,٨	- غير محاسبون	١٣٥	٤٧
- مؤهل غير محاسبي	٣٦	١٢,٥	الإجمالي	٢٨٧	١٠٠%
الإجمالي	٢٨٧	١٠٠%			

ولقد أظهرت خصائص عينة الدراسة (جدول رقم ٢) أيضا أن معظم المستجوبين الذين شملتهم الدراسة من المحاسبين (٥٣% تقريبا) بينما يمثل غير المحاسبين نسبة ٤٧% تقريبا. و يعد غالبية المستجوبين من حملة بكالوريوس المحاسبة بنسبة ٨٤% و حملة الشهادات الأعلى من الدبلوم و الماجستير و الدكتوراه

فيمثلون نسبة ٣% تقريبا ، أما حملة الشهادات غير المحاسبية فنسبتهم ١٣%. ومن العرض السابق يتضح أن عينة البحث على درجة كبيرة من الخبرة و التنوع فى مجال العمل و طبيعة نشاط الشركات التى يعملون فيها بما يجعل عينة البحث ممثلة لمجتمع الأعمال و يجعل النتائج المستخلصة منها قابلة للتعميم.

٥/١٢ اختبار فروض الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة إلى اختبار الفروض الاحصائية الأساسية الآتية:

١. لا توجد فجوة في القياس المحاسبي تتمثل في وجود فروق جوهرية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية .
٢. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بحجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.
٣. لا يؤدي تضيق فجوة القياس المحاسبي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
٤. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر تضيق فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه هذه الشركات.
٥. لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبي عن طريق التوجه نحو استخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبي.
٦. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة على حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.
٧. لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبي عن طريق الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة.
٨. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة على حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.
٩. لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبي عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة معا.

١٠. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة معا على حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.

١١. لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بالجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه. وسوف يتم عرض نتائج التحليل الاحصائى لإختبارات فروض الدراسة فى الاجزاء التالية من البحث. **الفرض الأول:** لا توجد فجوة فى القياس المحاسبي تتمثل في وجود فروق جوهرية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية .

يوضح الجدول التالى (جدول رقم ٣) نتائج التحليل الاحصائى لمدى وجود فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات المصرية.

جدول رقم ٣: مدى وجود فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات المصرية

Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z	النسبة المئوية	التكرار	مدى وجود فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات المصرية
,٠٠٠٠	٦,٣٨٤٠٧	٦١,٧%	١٧٧	توجد فجوة بحجم كبير
		٢٣,٣%	٦٧	توجد فجوة بحجم متوسط
		١٣,٩%	٤٠	توجد فجوة بحجم صغير
		١%	٣	لا توجد فجوة على الإطلاق
		١٠٠%	٢٨٧	الإجمالى

يوضح الجدول السابق (جدول رقم ٣) أن ١% فقط من عينة البحث يرون أنه لا توجد فجوة قياس فى النظم المحاسبية بينما ٩٩% منهم يرون وجود هذه الفجوة . ٦١% منهم يرون أم هذه الفجوة ذات حجم كبير جدا و ٢٣% منهم يرون أم هذه الفجوة ذات حجم متوسط و ١٤% منهم يرون أم هذه الفجوة ذات حجم صغير. وتشير نتائج اختبار كولموجوروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov انه لا توجد اختلافات جوهرية بين مفردات العينة حيث بلغت قيمة Z ٦,٣٨٤٠٧ عند مستوى معنوية $\alpha = ٠,٠٠٠$. و باختبار نسبة القائلين بعدم وجود فجوة فى القياس المحاسبى فى الشركات المصرية باستخدام برنامج MINITAB و أسلوب **Test and CI for One Proportion** كانت النتيجة كما يلى :

Test of $p = 0.5$ vs $p \text{ not} = 0.5$

Exact

Sample X N Sample p 95.0% CI P-Value

1 3 287 0.010453 (0.002161; 0.030242) 0.000

ويظهر من الاختبار السابق أن نسبة من يرون عدم وجود فجوة ١% من مجموع المستجوبين و أن هذه النسبة لا يمكن أن تزيد عن ٣% من مجتمع الدراسة وبنسبة ثقة ٩٥% و أن قيمة P-Value تساوي $\alpha = 0,000$ (جدول رقم ٣)، مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل الذى يقضى بوجود فجوة في القياس المحاسبي للمعلومات والأحداث الاقتصادية، والتي تتمثل في وجود فروق جوهرية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية.

الفرض الثانى: لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بحجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة الشركات أو نوع القطاع.

بالنظر الى نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ٤) باستخدام اسلوب Kruskal Wallis Test و باستخدام طبيعة نشاط المنظمة كمتغير حاكم لعملية المقارنة والتحليل Grouping Variable تبين أن قيمة Chi-Square تساوى ١٨,٩٠٥ وعدد درجات الحرية ٢ و قيمة Asymp. Sig. تساوى $\alpha = 0,000$ مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل، بمعنى يوجد اختلاف فى حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية).

جدول رقم ٤: وجود فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات

طبيعة النشاط فى الشركات المصرية	عدد الشركات	متوسط الرتب	Chi-Square	df	.Asymp. Sig
شركات صناعية	٣١	١٨٢,٧٦	١٨,٩٠٥	٢	٠,٠٠٠
شركات تجارية	١١٧	١٢٤,٧٨			
شركات خدمية	١٣٩	١٥١,٥٣			
الإجمالى	٢٨٧				

وتشير نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ٥) باستخدام اسلوب Kruskal Wallis Test و باستخدام القطاع الذى تنتمى اليه المنظمة (عام - خاص - حكومى) كأساس للتحليل والمقارنة بين المجموعات Grouping Variable تبين أن قيمة Chi-Square تساوى ٨,٨١٧ و عدد درجات الحرية ٢ و قيمة Asymp. Sig. تساوى $\alpha = 0,012$ مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل. ومن ثم يمكن القول بوجود اختلاف فى حجم فجوة القياس المحاسبي والذى يعزو إلى اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).

جدول رقم ٥: مدى وجود فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات المصرية طبقاً للقطاع

مدى وجود فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات المصرية طبقاً للقطاع	عدد الشركات	متوسط الرتب	Chi-Square	.Asymp. Sig

٠,٠١٢	٨,٨١٧	١١٣,٤٤	٤٥	قطاع عام
		١٣٩,١٥	١٤٦	قطاع خاص
		١٥٦,٧٠	١١٦	قطاع حكومي
			٢٨٧	الإجمالي

الفرض الثالث: لا يؤدي تضيق فجوة القياس المحاسبي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

يعرض الجدول رقم ٦ نتائج التحليل الوصفي لأثر تضيق فجوة القياس المحاسبي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية جدول رقم ٦: أثر تضيق فجوة القياس المحاسبي على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

One Proportion Test		الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		الخاصية
P-Value	%			%	#	%	#	%	#	%	#	%	#	
٠,٠٠٠	٠,٣	٠,٧٢٢٣٠	٤,٦٥٥١	٠	٠	٠,٣	١	٦,٣	١٨	٣٩	١١٢	٥٤,٤	١٥٦	الملاءمة
٠,٠٠٠	٠,٦	٠,٨٠٠٩٧	٤,٤٠٧٧	٠,٣	١	٠,٣	١	٩,٤	٢٧	٣٨	١٠٩	٥١,٩	١٤٩	تنبؤ
٠,٠٠٠	٤,١	٠,٧٠٢٩٠	٤,١٢٥٤	١	٣	٣,١	٩	١٠,٨	٣١	٥٢,٣	١٥٠	٣٢,٨	٩٤	استردادية
٠,٠٠٠	١,٤	٣,٠٤٤٤٦	٤,١٨٤٧	٠	٠	١,٤	٤	١٤,٣	٤١	٤٨,٨	١٤٠	٣٥,٥	١٠٢	التوقيت
٠,٠٠٠	١,٧	٠,٧٦٦٥١	٤,٢١٢٥	٠,٧	٢	١	٣	١٣,٦	٣٩	٤٥,٦	١٣١	٣٩	١١٢	الاهمية النسبية
٠,٠٠٠	٤,٨	٠,٨٦٤٤٩	٤,٠٦٦٢	١	٣	٣,٨	١١	١٦,٤	٤٧	٤٤,٩	١٢٩	٣٣,٨	٩٧	التأكيدية
٠,٠٠٠	١	٠,٧١٧٣١	٤,٣٤٨٤	٠,٣	١	٠,٧	٢	١٠,١	٢٩	٤١,٥	١١٩	٤٧,٤	١٣٦	الموثوقية
٠,٠٠٠	١,٧	٠,٧١٥٦١	٤,١٩١٦	٠	٠	١,٧	٥	١٢,٥	٣٦	٥٠,٥	١٤٥	٣٥,٢	١٠١	الحيادية
٠,٠٠٠	٣,١	٠,٧٥٢٢٨	٤,١٤٦٣	٠,٣	١	٢,٨	٨	١١,٥	٣٣	٥٢,٦	١٥١	٣٢,٨	٩٤	التحقق
٠,٠٠٠	٢,٤	٠,٧٧٨٠٧	٤,١٤٢٩	٠,٣	١	٢,١	٦	١٥,٧	٤٥	٤٦,٧	١٣٤	٣٥,٢	١٠١	التمثيل الصادق
٠,٠٠٠	٢,٨	١,٠٥٢٩٨	٣,٩٤٤٣	٠	٠	٢,٨	٨	٨,٤	٢٤	٣٦,٦	١٠٥	٣٥,٩	١٠٣	التحفظ
٠,٠٠٠	٤,٥	٠,٧٩٤٥٦	٤,١٤٩٨	٠,٣	١	٤,٢	١٢	١٠,٥	٣٠	٥٠,٢	١٤٤	٣٤,٨	١٠٠	التكاملية
٠,٠٠٠	٦,٦	٠,٨٨٨٢٥	٤,١٠٨٠	١	٣	٥,٦	١٦	١١,٥	٣٣	٤٥,٣	١٣٠	٣٦,٦	١٥٠	تقليل الغموض
٠,٠٠٠	١,٧	٠,٧٤٣٦٠	٤,٢٨٢٢	٠	٠	١,٧	٥	١٢,٢	٣٥	٤٢,٢	١٢١	٤٣,٩	١٢٦	المقارنة

يتضح من الجدول السابق (جدول رقم ٦) أن غالبية المستجوبين يقعون في فئتي موفق جدا و موافق على أن تضيق فجوة القياس المحاسبي تؤدي الى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية و أن نسبة غير الموافقين على هذا الفرض ضعيفة جدا تتحصر ما بين ٠,٠٠٣ و ٠,٠٦٦ و ذلك بالنسبة لجميع الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية و أن قيمة P-Value تساوي $\alpha = ٠,٠٠٠$ بمستوى ثقة ٩٥%، بما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذى يقضى بأن تضيق فجوة القياس المحاسبي يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

الفرض الرابع: لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر تضيق فجوة القياس المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذي تنتمي اليه.

تشير نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اسلوب Kruskal Wallis و باستخدام طبيعة نشاط شركات العينة كمتغير حاكم لعملية المقارنة والتحليل Grouping Variable (جدول رقم ٧) وجد أن هناك اختلافات جوهرية بين شركات عينة الدراسة فيما يختص بأثر تضيق فجوة القياس المحاسبي على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بالنسبة للخصائص التالية: تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، تحسين مستوى التحفظ ، تقليل درجة الغموض، وتحسين مستوى القابلية للمقارنة. و بالتالي يتم رفض فرض عدم النسبة لهذه الخصائص بينما يتم قبوله بالنسبة لباقي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم ٧: نتائج اختبارات كروسكال - ولاس Kruskal-Wallis طبقاً لطبيعة النشاط ونوع القطاع

نتائج اختبارات كروسكال - ولاس - Kruskal-Wallis طبقاً لطبيعة نوع القطاع			نتائج اختبارات كروسكال - ولاس - Kruskal-Wallis طبقاً لطبيعة النشاط			الانحراف المعياري	المتوسط	الخاصية
Asymp. Sig.	df	Chi-Square	.Asymp. Sig	df	Chi-Square			
٠,٢٢٤	٢	٢,٩٩٤	٠,١٦١	٢	٣,٦٥٣	٠,٧٢٢٣٠	٤,٦٥٥١	الملاءمة
٠,٠١٦	٢	٨,٣٠٣	٠,٠٠١	٢	١٣,٤٢٨	٠,٨٠٠٩٧	٤,٤٠٧٧	تنبؤ
٠,٥٥٧	٢	١,١٧١	٠,١٢٩	٢	٤,٠٩٢	٠,٧٠٢٩٠	٤,١٢٥٤	استرادية
٠,٧٤٣	٢	٠,٥٩٣	٠,٥٨٣	٢	١,٠٨٠	٣,٠٤٤٤٦	٤,١٨٤٧	التوقيت
٠,٣٣٦	٢	٢,١٨٣	٠,٦٣٧	٢	٠,٩٠٢	٠,٧٦٦٥١	٤,٢١٢٥	الاهمية النسبية
٠,١٨٦	٢	٣,٣٦٦	٠,٨٤٦	٢	٠,٣٣٤	٠,٨٦٤٤٩	٤,٠٦٦٢	التأكيدية
٠,٠١٨	٢	٨,٠٤٧	٠,٣٤٧	٢	٢,١١٧	٠,٧١٧٣١	٤,٣٤٨٤	الموثوقية
٠,٩٣٢	٢	٠,١٤٢	٠,٣٤١	٢	٢,١٥٣	٠,٧١٥٦١	٤,١٩١٦	الحياضية
٠,٤٦٠	٢	١,٥٥٤	٠,٦٩١	٢	٠,٧٤٠	٠,٧٥٢٢٨	٤,١٤٦٣	التحقق
٠,٤٢٩	٢	١,٦٩٢	٠,٤٨٩	٢	١,٤٣١	٠,٧٧٨٠٧	٤,١٤٢٩	التمثيل الصادق
٠,٣٦٥	٢	٢,٠١٣	٠,٠٠٠	٢	١٨,١٩٧	١,٠٥٢٩٨	٣,٩٤٤٣	التحفظ
٠,٨٢٠	٢	٠,٣٩٧	٠,٣٠٨	٢	٢,٣٥٤	٠,٧٩٤٥٦	٤,١٤٩٨	التكاملية
٠,٠٢١	٢	٧,٦٨٥	٠,٠١٠	٢	٩,٢٣٩	٠,٨٨٨٢٥	٤,١٠٨٠	تقليل الغموض
٠,٠٢٥	٢	٧,٣٩٠	٠,٠٣٧	٢	٦,٥٩٥	٠,٧٤٣٦٠	٤,٢٨٢٢	المقارنة

بالنظر الى نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اسلوب Kruskal Wallis و باستخدام القطاع الذي تنتمي اليه شركات العينة كمتغير حاكم لعملية المقارنة والتحليل Grouping Variable (جدول رقم ٧) وجد أن هناك اختلافات جوهرية بين شركات عينة الدراسة فيما يختص بأثر تضيق فجوة القياس المحاسبي على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وذلك بالنسبة للخصائص التالية: تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، زيادة درجة الموثوقية، تقليل درجة الغموض، وتحسين مستوى القابلية للمقارنة.

وبالتالى يتم رفض فرض العدم بالنسبة لهذه الخصائص بينما يتم قبوله بالنسبة لباقي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

الفرض الخامس : لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبى عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو استخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى.

يوضح الجدول الآتى (جدول رقم ٨) نتيجة التحليل الاحصائى لردود المستجوبين فيما يتعلق بإمكانية تضيق فجوة القياس المحاسبى عن طريق توجه نظم المحاسبة فى الشركات المصرية نحو استخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى.

جدول رقم ٨: نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة النشاط ونوع القطاع

نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة نوع القطاع			نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة النشاط			الانحراف المعيارى	المتوسط	%	التكرار	يؤدى توجه نظم المحاسبة لقياس القيمة العادلة لأصول و التزامات المنظمة الى تقليل الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للمنظمة
Asym p. Sig.	df	Chi-Square	Asymp. Sig.	df	Chi-Square					
٠,٠٠٢	٢	١٢,٦٠٦	٠٠,٢١٤	٢	٣,٠٨٠	٠,٥٩٦٣٤	٤,٤٨٧٨	٥٤,٠	١٥٥	موافق جدا
								٤٠,٨	١١٧	موافق
								٥,٢	١٥	محايد
								١٠٠	٢٨٧	المجموع

يوضح الجدول السابق (جدول رقم ٨) أن الغالبية العظمى من عينة البحث - ٩٥% من إجمالى عدد المستجوبين - يؤيدون أن توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة يؤدى الى تضيق فجوة قياس فى النظم المحاسبية. وباختبار نسبة القائلين بعدم مساهمة القيمة العادلة فى تضيق فجوة القياس المحاسبى فى الشركات المصرية باستخدام برنامج MINITAB و أسلوب Test and CI for One Proportion كانت النتيجة كما يلى:

Test of p = 0.5 vs p not = 0.5

Exact Sample	X	N	Sample p	95.0% CI	P-Value
1	0	287	0.000000	(0.000000; 0.010384)	0.000

يظهر من الاختبار السابق أن نسبة من يرون أن توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة لا يؤدى الى تضيق فجوة قياس فى النظم المحاسبية فى البيئة المصرية يمثل صفر% من مجموع المستجوبين، و أن هذه النسبة لا يمكن أن تزيد عن ١% من مجتمع الدراسة، وذلك بنسبة ثقة ٩٥% و أن قيمة P-Value تساوى $\alpha = 0,000$ ، مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل الذى يقضى بأن توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة يسهم فى تضيق فجوة القياس المحاسبى

الفرض السادس: لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة على حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.

تشير نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ٨) باستخدام اسلوب Kruskal Wallis Test وباستخدام طبيعة نشاط المنظمة كمتغير حاكم لعملية المقارنة والتحليل Grouping Variable إلى عدم وجود اختلافات جوهرية فى آراء المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية)، حيث بلغت قيمة Chi-Square ٣,٠٨٠ وعند مستوي معنوية $\alpha = ٠,٢١٤$ ، مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (جدول رقم ٨).

و بالنظر الى نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ٨) باستخدام اسلوب Kruskal Wallis Test و باستخدام القطاع الذى تنتمى اليه المنظمة (عام - خاص - حكومى) كمتغير حاكم لعملية المقارنة والتحليل Grouping Variable تبين أن قيمة Chi-Square تساوى ١٢,٦٠٦ و عدد درجات الحرية ٢ وعند مستوي معنوية $\alpha = ٠,٠٠٢$ ، مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل . بمعنى يوجد اختلاف معنوي فى رأى المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى) فى البيئة المصرية.

الفرض السابع : لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبي عن طريق الإعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة.

يوضح الجدول الآتى نتيجة التحليل الاحصائى لردود المستجوبين حول إمكانية تضيق فجوة القياس المحاسبي عن طريق الإعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة.

جدول رقم ٩: نتائج اختبارات كروسكال - ولاس Kruskal-Wallis طبقاً لطبيعة النشاط ونوع القطاع

نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة نوع القطاع			نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة النشاط			الانحراف المعياري	المتوسط	%	التكرار	يؤدى اعتراف نظم المحاسبة برأس المال الفكرى و ما يقابله من أصول معنوية فى القوائم المالية الى تقليل الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للمنظمة
Asymp. Sig.	df	Chi- Square	Asymp. Sig.	df	Chi- Square					
٠,٠٠٠	٢	١٨,٨٤١	٠,٢٢٨	٢	٢,٩٥٤	٠,٦٣٩٣٨	٤,٤٠٠٧	٤٨,٤	١٣٩	موافق جدا
								٤٣,٢	١٢٤	موافق
								٨,٤	٢٤	محايد
								١٠٠	٢٨٧	المجموع

يوضح الجدول السابق أن ٩١,٦% من إجمالي المستجوبين يرون أن اعتراف نظم المحاسبة برأس المال الفكرى و ما يقابله من أصول معنوية فى القوائم المالية الى تقليل الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للمنظمة وأن متوسط الإجابات قد بلغ ٤,٤ وبتأثير إحصائي معياري ٠,٦٣٩٣٨ (جدول رقم ٩). و بإختبار نسبة الفائقين بعدم مساهمة الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة فى تضيق فجوة القياس المحاسبى فى الشركات المصرية مقارنة بالمؤيدين بوجود أثر للإعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة فى تضيق فجوة ذلك باستخدام برنامج MINITAB وأسلوب: Test and CI for One Proportion كانت النتيجة كما يلي:

Test of p = 0.5 vs p not = 0.5

Exact

Sample	X	N	Sample p	95.0% CI	P-Value
1	0	287	0.000000	(0.000000; 0.010384)	0.000

وبناء على نتائج الاختبار السابق يمكن رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل الذى يقضى بأن الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة يسهم فى تضيق فجوة القياس المحاسبى بنسبة ثقة ٩٥% وعند مستوى معنوية $\alpha = ٠,٠٠٢$ فى البيئة المصرية.

الفرض الثامن: لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة على حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.

بالنظر الى نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ٩) باستخدام اسلوب Kruskal

Wallis Test وباستخدام طبيعة نشاط المنظمة كمتغير حاكم Grouping Variable تبين أن قيمة

Chi-Square تساوى ٢,٩٥٤ و عدد درجات الحرية ٢ و قيمة Asymp. Sig. تساوى $\alpha = ٠,٢٢٨$ ،

مما يعنى قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل . بمعنى لا يوجد اختلاف جوهري فى رأى المستجوبين حول أثر الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة على تضيق حجم فجوة

القياس المحاسبى بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية) فى البيئة المصرية.

بينما تشير نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ٩) باستخدام اسلوب Kruskal-Wallis Test و باستخدام القطاع الذى تنتمى اليه المنظمة (عام - خاص - حكومى) كمتغير حاكم Grouping Variable بوجود اختلافات جوهرية فى رأى المستجوبين حول أثر الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى), حيث بلغت قيمة Chi-Square ١٨,٨٤١ عند درجات حرية ٢ و قيمة Asymp. Sig. تساوى $\alpha = ٠,٠٠٠$ (جدول رقم ٩).

الفرض التاسع : لا يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبى عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة معا. يوضح الجدول الآتى (جدول رقم ١٠) نتيجة التحليل الاحصائى لردود المستجوبين حول إمكانية تضيق فجوة القياس المحاسبى عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى معا فى القوائم المالية المنشورة فى البيئة المصرية.

جدول رقم ١٠: نتائج اختبارات كروسكال - ولانس Kruskal-Wallis طبقاً لطبيعة النشاط ونوع القطاع

نتائج اختبارات كروسكال - ولانس طبقاً لطبيعة نوع القطاع			نتائج اختبارات كروسكال - ولانس طبقاً لطبيعة النشاط			الانحراف المعيارى	المتوسط	%	التكرار	يؤدى توجه نظم المحاسبية لقياس القيمة العادلة لأصول و التزامات المنظمة و الاعتراف برأس المال الفكرى فى القوائم المالية معا الى تقليل الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للمنظمة
Asymp. Sig.	df	Chi-Square	Asymp. Sig.	df	Chi-Square					
٠,٠٠١	٢	١٤,٣١٦	٠,٠٥٤	٢	٥,٨٣٢	٠,٦١٩٥٤	٤,٣١٣٦	٣٩,٧	١١٤	موافق جدا
								٥١,٩	١٢٩	موافق
								٨,٤	٢٤	محايد
								١٠٠	٢٨٧	المجموع

يوضح الجدول السابق (جدول رقم ١٠) أن الغالبية العظمى من المستجوبين - والتي تمثل ٩١,٦% من إجمالى عينة البحث- يرون أن توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال مع الفكرى فى القوائم المالية المنشورة يؤدى الى تضيق فجوة قياس فى النظم المحاسبية. وبإختبار نسبة القائلين بعدم مساهمة توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة والاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى معا فى القوائم المالية المنشورة فى تضيق فجوة القياس المحاسبى فى الشركات المصرية, مقارنة بالمؤيدين لذلك باستخدام برنامج MINITAB و أسلوب: Test and CI for One Proportion كانت النتيجة كما يلى:

Test of p = 0.5 vs p not = 0.5

Exact

Sample	X	N	Sample p	95.0% CI	P-Value
1	0	287	0.000000	(0.000000; 0.010384)	0.000

يظهر من الاختبار السابق أن نسبة من يرون عدم مساهمة توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة والاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكري في القوائم المالية المنشورة معا في تضيق فجوة القياس نسبة صفر % من مجموع المستجوبين و أن هذه النسبة لا يمكن أن تزيد عن ١% من مجتمع الدراسة بنسبة ثقة ٩٥% و أن قيمة P-Value تساوى $\alpha = 0,000$ ، مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل الذى يقضى بأن توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة والاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكري معاً فى القوائم المالية المنشورة يسهم فى تضيق فجوة القياس المحاسبي .

الفرض العاشر: لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكري معاً فى القوائم المالية المنشورة على حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب طبيعة الشركات أو القطاع الذى تنتمى اليه.

أسفرت نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ١٠) باستخدام اسلوب Kruskal Wallis Test و باستخدام طبيعة نشاط المنظمة كمتغير حاكم لعملية المقارنة والتحليل Grouping Variable أنه لا يوجد اختلاف جوهري فى رأى المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة والاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكري فى القوائم المالية المنشورة معا على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية)، وتشير نتائج التحليل الاحصائى أن قيمة Chi-Square تساوى ٥,٨٣٢ و عدد درجات الحرية ٢ وعند درجة معنوية $\alpha=0,054$ ، مما يعنى قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل.

كما أسفرت الى نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث (جدول رقم ١٠) باستخدام اختبارات كروسكال - ولاس و باستخدام القطاع الذى تنتمى اليه المنظمة (عام - خاص - حكومى) كمتغير حاكم عدم وجود اختلافات جوهرية فى آراء المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة والاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكري فى القوائم المالية المنشورة معا على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبي بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى) عند مستوي معنوية $\alpha = 0,001$.

الفرض الحادى عشر : لا تزيد منافع تطبيق الاطار المقترح عن تكاليف تطبيقه.

يوضح الجدول الآتى (جدول رقم ١١) نتيجة التحليل الاحصائى لردود المستجوبين حول هذا الفرض المتعلقة بالمنافع المتعلقة بتطبيق الاطار المقترح بتكاليف تطبيقه فى الشركات العاملة بجمهورية مصر

العربية. وتشير نتائج التحليل الاحصائي أن ٩٤,٨% من عينة البحث يرون أن تطبيق الاطار المقترح لا يؤدي الى تحقيق منافع تزيد على تكلفة تطبيقه، ٥,٢% من عينة البحث محايدين، وأنه لا يوجد ضمن المستجوبين في عينة البحث من يري عدم وجود منفعة متوقعة من الإطار المقترح أو تكاليف تطبيق الاطار المقترح عن المنافع المتوقعة من تطبيقه .

جدول رقم ١١: نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة النشاط ونوع القطاع

نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة نوع القطاع			نتائج اختبارات كروسكال - ولاس طبقاً لطبيعة النشاط			الانحراف المعياري	المتوسط	%	التكرار	يؤدي تطبيق نظم المحاسبة للاطار المقترح (قياس القيمة العادلة و الاعتراف برأس المال الفكري) الى تحقيق منافع تزيد عن تكلفة تطبيقه
Asymp. Sig.	df	Chi-Square	Asymp. Sig.	df	Chi-Square					
٠,٠٣٥	٢	٦,٧٢٠	٠,٠٠٤	٢	١١,٠٥٤	٠,٥٩٦٤٠	٤,٥٠٨٧	٥٦,١	١٦١	موافق جدا
								٣٨,٧	١١١	موافق
								٥,٢	١٥	محايد
								١٠٠	٢٨٧	المجموع

و باختبار نسبة الذين يرون أن تطبيق الاطار المقترح لا يؤدي الى تحقيق منافع تزيد على تكلفة تطبيقه باستخدام برنامج MINITAB و أسلوب: Test and CI for One Proportion أسفرت النتائج عما يلي:

Test of $p = 0.5$ vs $p \text{ not} = 0.5$

Sample	X	N	Sample p	95.0% CI	Exact P-Value
1	0	287	0.000000	(0.000000; 0.010384)	0.000

ولقد أظهرت نتائج الاختبار السابق أن نسبة الذين يرون أن تطبيق الاطار المقترح لا يؤدي الى تحقيق منافع تزيد على تكلفة تطبيقه صفر % من مجموع المستجوبين و أن هذه النسبة لا يمكن أن تزيد عن ١% من مجتمع الدراسة بنسبة ثقة ٩٥% و أن قيمة P-Value تساوي $\alpha = ٠,٠٠٠$, مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل الذى يقضى بأن تطبيق الاطار المقترح يؤدي الى تحقيق منافع تزيد على التكلفة المتوقعة من تطبيقه.

الفرض الثانى عشر: لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بالجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.

تشير نتائج التحليل الاحصائي لبيانات البحث (جدول رقم ١١) باستخدام اختبارات كروسكال - ولاس أنه لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص

بالجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية)، ولقد بلغت قيمة Chi-Square تساوى ١١,٠٥٤ و عدد درجات الحرية ٢ و مستوي معنوية $\alpha = ٠,٠٠٤$ ، مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل .

كما أظهرت نتائج التحليل الاحصائى لبيانات البحث(جدول رقم ١١) طبقاً لاختبارات كروسكال - ولاس أنه Kruskal Wallis Test أنه لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بالجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب القطاع الذى تنتمى اليه المنظمة (عام - خاص - حكومى) عند مستوي معنوية $\alpha = ٠,٠٣٥$ ، مما يعنى رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف فى رأى المستجوبين حول الجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).

١٣. خلاصة و نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة الحالية عن مجموعة من النتائج يمكن عرضها فى النقاط التالية:

١. توجد فجوة كبيرة فى القياس المحاسبى للمعلومات والأحداث الاقتصادية تتمثل فى وجود فروق جوهرية بين القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية .
٢. يوجد اختلاف فى حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية). و كذلك يوجد اختلاف فى حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).
٣. يؤدى تضيق فجوة القياس المحاسبى الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة فى القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
٤. توجد فروق جوهرية بين الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية فيما يختص بأثر تضيق فجوة القياس المحاسبى على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية بسبب طبيعة عمل هذه الشركات أو بسبب القطاع الذى تنتمى اليه.
٥. يمكن تضيق فجوة القياس المحاسبى عن طريق توجه نظم المحاسبة نحو استخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى.
٦. يوجد اختلاف فى رأى المستجوبين فى هذه الدراسة حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية). كما أسفرت الدراسة أيضا عن وجود اختلاف فى رأى المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).

٧. بأن الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة يسهم فى تضيق فجوة القياس المحاسبى .
٨. لا يوجد اختلاف فى رأى المستجوبين حول أثر الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية). كما أسفرت الدراسة أيضا عن وجود اختلاف فى رأى المستجوبين حول أثر الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).
٩. بأن توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة معا يسهم فى تضيق فجوة القياس المحاسبى .
١٠. لا يوجد اختلاف فى رأى المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة معا على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية). و أسفرت الدراسة عن وجود اختلاف فى رأى المستجوبين حول أثر توجه نظم المحاسبة نحو القيمة العادلة و الاعتراف ببعض عناصر رأس المال الفكرى فى القوائم المالية المنشورة معا على تضيق حجم فجوة القياس المحاسبى بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).
١١. يرى المشاركون فى الدراسة بأن تطبيق الاطار المقترح يؤدى الى تحقيق منافع تزيد على تكاليف تطبيقه.
١٢. يوجد اختلاف فى رأى المستجوبين حول الجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب اختلاف طبيعة نشاط الشركات محل الدراسة (صناعية - تجارية - خدمية). كما يوجد اختلاف فى رأى المستجوبين حول الجدوى الاقتصادية لتطبيق الاطار المقترح بسبب اختلاف القطاع الذى تنتمى اليه الشركات محل الدراسة (عام - خاص - حكومى).

١٤ . توصيات و مقترحات لدراسات مستقبلية

من خلال نتائج الدراسة الحالية يقترح الباحث مجموعة من التوصيات و الدراسات المستقبلية التالية:

- ١- اذا كانت الدراسة اثبتت ان هناك فجوة كبيرة بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للسركات فيما اصطلح على تسميته بفجوة القياس المحاسبى و أن تضيق هذه الفجوة يؤدي الى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ، فإن الباحث يوصى بضرورة متابعة قياس حجم هذه الفجوة و دراسة أثارها على مستخدمى المعلومات المحاسبية و صانعى القرارات من داخل و من خارج منظمات الأعمال.
- ٢- إذا كانت هذه الدراسة قد أثبتت سببين لزيادة هذه الفجوة هما الالتزام بقياس التكلفة التاريخية فقط و التزيد فى تطبيق سياسة التحفظ و اقترحت قياس لبقيمة العادلة و الاعتراف برأس المال الفكرى فى القوائم المالية لتضيق فجوة القياس المحاسبى فإن الباحث يرى أن أبواب البحث العلمى لم تزل و ستظل مفتوحة لفترة طويلة من الزمن لاستجلاء مزيد من الأسباب و مزيد من وسائل معالجة هذه الفجوة.
- ٣- و لعل مستوى القياس الحالى لكلا من القيمة العادلة و لرأس المال الفكرى لم يصل بعد الى مستوى القياس المالى الموضوعى المؤيد بالمستندات و الذى تتوافر فيه خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة و لهذا فإن هذان المجالان يجب أن يتوجه اليهما البحث العلمى فى مجال المحاسبة فى المرحلة القادمة.

٤- اسفرت الدراسة عن عدم اختلاف رأى المستجوبين فى هذه الدراسة حول أثر تضيق فجوة القياس المحاسبى على بعض الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع القطاع الذى تنتمى اليه الشركة (قطاع حكومى او اعمال عام او قطاع خاص) بينما اختلفت آراؤهم حول أثر تضيق تلك الفجوة على الخصائص النوعية الأخرى لجودة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع القطاع الذى تنتمى اليه الشركة ، لهذا يوصي الباحث بدراسة مستقبلية تبحث فى خصائص كل قطاع من هذه القطاعات على حده و أثر فجوة القياس المحاسبى عليها.

٥- اسفرت الدراسة عن عدم اختلاف آراء المستجوبين فى هذه الدراسة حول أثر تضيق فجوة القياس المحاسبى على بعض الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع النشاط الذى تمارسه الشركة (صناعية ، تجارية ، خدمية) واختلف آراؤهم حول أثر تضيق تلك الفجوة على الخصائص النوعية الأخرى لجودة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع النشاط الذى تمارسه الشركة ، لهذا يوصي الباحث بدراسة مستقبلية تبحث فى خصائص كل نشاط من هذه الأنشطة على حده و أثر فجوة القياس المحاسبى عليها.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- إبراهيم، نبيل عبدالروؤف، (٢٠١٠)، " دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة"، **مجلة مصر المعاصرة**، مجلد ١٠٠، عدد ٤٩٨.
- أبو الخير ، أسامة أحمد محمد، (٢٠١٧) ، " محددات الإفصاح المحاسبى عن رأس المال الفكرى مع دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ .
- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٦)، "ملائمة النموذج المحاسبى لتقدير القيمة الحقيقية في تفسير أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة: دراسة ميدانية"، **كلية التجارة - جامعة طنطا**، ورقة عمل ، ص ص ١-٤٤.
- أبو الخير، مدثر طه (٢٠٠٩) ، " التقرير المحاسبى عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة - دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة فى أسواق النال العربية " ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة **طنطا** ، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص ١٨٩-٢٥٧
- الأرضي، محمد وداد، (٢٠٠٨)، " تقييم وتطوير الإطار الفكرى المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف**، العدد الثالث، ص ص ٤١-١٧٠.
- السيد ،علي مجاهد أحمد،(٢٠١٤) ،"دراسة مدي قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكرى وأثره على المركز التنافسى : دراسة ميدانية "المجلة العلمية للتجارة والتمويل ،كلية التجارة - جامعة طنطا العدد الأول ، ص ص : ١٣٥- ١٧٩.
- الطحان، إبراهيم محمد، (٢٠١٧)، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي مخاطر عملية المراجعة - دراسة نظرية وميدانية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ**، ص ص ١-٢٤٨.
- الطرايرة، جمال علي؛ محمد سليم العيسى؛ محمد محمود حميدات، (٢٠١٥)، " أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية علي تقليص الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية علي البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية في الأردن"، **مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية - جامعة سعد البليدة - الجزائر**، العدد الثاني عشر (ديسمبر)، ص ص ٣٥٣-٣٦٣. متاح علي: <http://www.ekb.eg>
- جازيه، جيهان مجدي، (٢٠١١)، " منهج محاسبى مقترح لتقدير القيمة العادلة للشركة - دراسة نظرية وميدانية " ، **رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة طنطا**، ص ص ١-٢٤٩.
- حسن، جمال أحمد، (٢٠١٠)، "توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة- جامعة سوهاج**، المجلد الرابع والعشرون، ملحق العدد الأول (يونيو)، ص ص ٣١-٧٥.

حمد، عيسى محمد على ، (٢٠١٥) ، "خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ضوء التقديرات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

درويش، عبد الناصر محمد، (٢٠٠٧)، " تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية- دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية "، **المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة**، العدد الثاني، ص ص ١٧٩-٢٢٨.

زغلول، جودة عبدالرؤف، (٢٠١٠)، " استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الإستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية"، ص ص ١-٦٦.

سلطان، محمد موسي عبد الله ، (٢٠١٦)، " العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية - بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ.

صالح، رضا إبراهيم ، (٢٠٠٩)، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية**، العدد الثاني، ص ص ١-٥١.

صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٦)، " مبادئ المحاسبة المالية - الجزء الثاني "، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ، بدون ناشر.

صالح، رضا إبراهيم، علي مجاهد أحمد السيد، إبراهيم محمد الطحان، (٢٠١٧)، "إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة - دراسة نظرية وميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة**، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني - الجزء الأول، ص ص ١٦٩-٢١٨.

طلخان ، السيدة مختار ، (٢٠١٧)" أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً لمعايير التقرير الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة " المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان: " دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر " - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - خلال الفترة من ٦-٧مايو ٢٠١٧ ، ص ص ٢٤٠١-٢٤٤٢.

عباس ، شرين عبد الله (٢٠١٣)، "مدخل مقترح لتطوير المحاسبة عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة في ضوء مستجدات الأزمة العالمية " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس ، ص ص ١-١٤٤

عبد الملك ، أحمد رجب ، (٢٠١٠) "قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة -دراسة مقارنة"، مجله الفكر المحاسبي ،كلية التجارة جامعة عين شمس ،العدد الثاني ،المجلد الرابع عشر ، ص ص ٧٣-١٠٦

عبيد ، ابراهيم السيد ،(٢٠١٠)،"دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة - دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية"،الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، كلية إدارة الاعمال ، جامعة الملك سعود ،ص ص ١-٣٧
على ، عبد الوهاب نصر ، (٢٠٠٩)،"موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية"، الدار الجامعة - الإسكندرية ،الجزء الرابع ، ص ص ٢٢٠-٦١٦، الجزء الخامس ، ص ص ١٦٥-٢٥٨
فريد، فريد محرم، (٢٠١٣)، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS,IFRS علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد الأول (يناير)**، ص ص ٢٩٩-٣٥٧.
محاريق، هاني أحمد، (٢٠١٣)، "أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص ١-٤٤.**
معايير المحاسبة المصرية المعدلة ، (٢٠١٥) ، ملحق جريدة الوقائع المصرية ،العدد ١٥٨ بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ ، وزارة الإستثمار - قرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ "المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٣) المحاسبة عن الأصول غير الملموسة" ، ص ص : ٣٦٣ - ٣٩٣ .
يمن ، أحمد عماد الدين ،(٢٠٠٧) "أثر الإفصاح عن رأس المال الفكرى على المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية " رسالة ماجستير , كلية تجارة - جامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alexander, David ., Carmen, G. Bonaci and Razvan V. Mustata ., (2012), " Fair Value Measurement in Financial Reporting ", **Procedia Economics and Finance**, Vol.3, (October), pp. 84-90, Available at: <http://www.journals.elsevier.com>.
Abuzayed, Bana., Molyneux,P. and Nedal Al-Fayoumi.,(2009), "Market Value, book value and earnings: is bank efficiency a missing link?", **Managerial Finance**, Vol.35,No.2,pp.156-179, Available at: <http://www.emeraldinsight.com>.

- April, K.; Bosma, P.; and Deglon, D., (2005), Intellectual Capital Measurement and Reporting Establishing Practice in South Africa Mining”, **Journal of Intellectual Capital**, Vol. 4, No. 2, PP: 80-165.
- Badia, Marc., Duro. M., Penalva. F. and Stephen Ryan., (2015), "Conditionally Conservative Fair Value Measurements", **Columbia Business School Research**, Paper No.15-30(August),pp.1-62, Available at: <http://www.ssrn.com>.
- Bernard,V.,(1995),"The Feltham-Ohlson framework: implication for empiricists", **Contemporary Accounting Research**, (Spring), pp.733-747.
- Chen, Ming-Chin., Cheng,S. and Yuhchang Hwang., (2005), "An empirical investigation of the relationship between intellectual capital and firms' market value and financial performance", **Journal of Management**, Vol.17, No.1, pp.159-176, Available at: <http://www.ssrn.com>.
- Cheng, Meng-Yuh., Lin,J., Hsiao,T. and Thomas W.Lin, (2008), "Censoring model for evaluating intellectual capital value drivers", **Journal of Intellectual Capital**, Vol.9,No.4,pp.639-654, Available at: <http://www.emeraldinsight.com>.
- Choy ,Amy K.,(2006) ,"Fair Value As a Relevant Metric : A Theoretical Investigation “,**Alberta School Of Business – Canada** ,(January) ,PP.1-56,Available at :<http://www.ssrn.Com>
- Christensen, Brant E.,Steven M. Glover and David A. Wood., (2012), "Extreme Estimation Uncertainty in Fair Value Estimates: Implications For Audit Assurance", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, A.A.A, Vol. 31, No. 1(February),pp.127-146.
- Denise A.Jones., Kimberly J.Smith.,(2011), "Comparing the value relevance, predictive value and persistence of other comprehensive income and special items", *The Accounting Review*, Vol. 86, No.6,pp.2047-2073.
- Fernandes, Melissa., (2016), "The Association Between Fair Value, Distressed Economies, and Quality of Audit", **Internal Auditing**, (January/February), pp.32-37.
- Financial Accounting Standards Board(FASB).,(2008), "Preliminary Views Conceptual Framework for Financial Reporting: The Reporting Entity", (May29).
- International Accounting Standards Board(IASB).,(2011), "Fair Value Measurement", (**IFRS 13**), (May), pp.467-512.
- _____.,(2012), "Educational Material on Fair Value Measurement: Illustrative Examples to Accompany", (**IFRS**), (December), pp.1-51.
- Grayson, Michael M., (2008), "The Economics of Fair Value Accounting: What Did the U.S. Accounting Profession Know, And When Did It Know It?", **Social Science Research Network(SSRN)**, (September), pp.1-17, Available at: <http://www.ssrn.com>.

- Hegazy, Wagdi Hamed., (2014), "Auditors perceptions towards implementation of fair value according to IFRS 13 in developing countries: Evidence from Lebanon", **Journal of The Faculty of Commerce for Scientific Research, Faculty of Commerce – Alexandria University**, Vol.51, No.2(July), pp.1-19, Available at: <http://www.alex – commerce.edu.eg>.
- Herz,Robert H .and Linda A. MacDonald .,(2008),”Some Facts about Fair Value “, **Financial Accounting Standards Board(FASB)** ,(May),PP.1-2,Available at :<http://www.fasb.org>
- International Accounting Standards Board (IASB) .,(2009),”Property ,Plant and Equipment “,**IAS No .16** (September),pp1-13
- International Financial Reporting Standard ,(2011),” Fair Value Measurement”,(**IFRS 13**) ,(May) ,PP.467-512
- Kimouche, Bilal and Abdenacer Rouabhi, (2016), " The impact of intangibles on the value relevance of accounting information: Evidence from French companies", Vol.12,No.2 (February),pp.506-529, Available at: <http://www.intangiblecapital.org>.
- Laux, Christian. And Christian Leuz., (2009), "The crisis of fair value accounting: Making sense of the recent debate", **Accounting, Organizations and Society**, Vol.34, pp.826-834, Available at: <http://www.elsevier.com> or <http://www.ssrn.com>.
- Leggett, Denise., Wilkins, A. and Stanley Clark., (2015), "The Frequency, Magnitude, and Measurement Subjectivity Associated with Liabilities Reported at Fair Value", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol.19, No.1, pp.160-170.
- Lev,B.,(1989),"On the usefulness of earnings and earnings research: lessons and directions from two decades of empirical research", **Journal of Accounting Research**, Vol.27,pp.153-192.
- Leventis,Stergios ., Dimitropoulos ,P . and Stephen Owusu – Ansah., (2013),”Corporate Governance and Accounting Conservatism : Evidence From The Banking Industry “,**Corporate Governance : An international Review** ,Vol .21 ,Issue .3 (May),PP.264-286, Available at :<http://www.ssrn.Com>
- Ocean Tomo ,Releases., (2015)," Annual Study of Intangible Asset Market Value", Available at: <http://www.oceantomo.com>.
- Omura, Teruyo., (2005), "The relationship between market value and book value for five selected Japanese firms", **Degree of Master of business-Queensland University**,pp.1-174.
- Palea, Vera and Renato Maino., (2012), "Fair Value Measurement under IFRS 13: A faithful Representation of Real-World Economic Phenomena?", **Working Paper, University of Turin - Italy**, No.10, (Jun), pp. 1-31, Available at: <http://www.de.unito.it>.

- Robert, H., 2000, Classification of Intellectual Capital Grojer & Stolowy, Touy – En Josas, France, PP.197-205.
- Ryan, Stephen G .,(2008),” Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch”, **Council Of Institutional Investors – White Paper** ,(July),PP .1-24 .
- Securities Exchange Commission(SEC).,(2006), "The Future of Financial Reporting", **Remarks at the Leventhal School of Accounting SEC and Financial Reporting Institute**, (June 8), pp.1-10.
- Sofian, Saudah., Rasid,S. and Mohammedghorban Mehri, (2011), "Conservatism of intellectual capital and relevance of earnings", International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.10(June), pp.26-30.
- Sundgren, Stefan., (2013), "Is fair value accounting really fair? A discussion of pros and cons with fair value measurement", **Discussion Paper**, 3-4/13 (January), pp.242-250, Available at: <http://www.ebscohost.com>.
- Sveiby, Karl-Erik.,(2001), " The "Invisible" balance sheet ", *available at: <http://www.sveiby.com.au>*.
- The Institute of Chartered Accountants in England & Wales (ICAEW).,(2004),"New Reporting Models for Business" ,(March),pp.1-57.
- Watchman, Andrew., (2011), "IFRS News Special Edition", Grant Thornton International, (October),pp.1-14, Available at: <http://www.gti.org>.
- Zambon, S.,(2002), " Accounting, intangibles and intellectual capital : an overview of the issues and some considerations - First Report ", available at: <http://www.euintangibles.net>.